ملف إعادة الإعمار في سورية

بقلم: سامر سلامة

قاسيون

ملف إعادة الإعمار في سورية

بقلم: سامر سلامة

قاسيون

«1»: «تجربة الكونغو وعقدة جهاز الدولة»

ستفتح قاسيون ابتداءً من هذه المادة ملف إعادة الإعمار بشكل مستمر، فالمهمة التي ستقبع على أكتاف الشعب السوري وقواه الوطنية بعد الخروج من هذه الأزمة، هي ولوج هذه العملية من باب نموذج تنموي جديد يؤمن العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ما يسمح لفقراء الشعب بالتنعم بشيء من خيرات هذا البلد، ويمنع إعادة إنتاج الأزمة الوطنية التي كان أحد أسبابها «النموذج التنموي» السابق القائم على السياسات الليبرالية، وما سبقه من نماذج أخفقت في إنجاز ما ينبغي عليها.

سنسلط الضوء على بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت تجارب إعادة الإعمار في العديد من بلدان العالم التي تعرضت لأزمات وطنية حادة وأليمة قد تكون مشابهة بعض الشيء أو كثير لأزمتنا، إلا أن المهم هو الخروج بخلاصات علمية جادة من هذه التجارب لنراعي في نموذجنا اللاحق الإشكالات التي واجهت تلك الدول مع الانتباه إلى خصوصية الحالة السورية وإن تشابهت أزمتها في بعض خطوطها العامة مع أزمات أخرى.

سنستعرض جزءاً من الخطوط العامة عن إعادة الإعمار في جمهورية الكونغو الإفريقية من خلال قرائتنا لدراستين رئيسيتين الأولى هي «إعادة الإعمار الاقتصادي في مرحلة تحولات مابعد الصراع: دروس جمهورية الكونغو الديمقراطية» للباحث كراسينا ديل كاستيلو المتخصص في هذا المجال والمنشورة في عام 2003 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية «OECD»، ودراسة «الأبعاد الدولية لأزمة الكونغو» للباحث جورج نزونغولا ناتالاجا مدير مركز أوسلو للحوكمة التابع للأمم المتحدة الإنمائي:

- **Economic reconstruction in post–conflict transition: Lessons for the Democratic Republic of Congo «DRC»**

- **The International Dimensions of the Congo Crisis**

30 % من إنتاج الماس العالمي!

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية من أغنى الدول الإفريقية بالموارد الطبيعية وتمتاز بامتلاكها ثروات هائلة من الماس والذهب واليورانيوم، وهي أكبر منتج في العالم للكوبالت ولديها 70% من الاحتياطي العالمي للكولتان والذي يستخدم في تصنيع الهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية، و30% من إنتاج الألماس عالمياً، بالإضافة لامتلاكها شبكة واسعة من الطرق والممرات المائية الصالحة للملاحة ومع ذلك هي من أكثر دول العالم فقراً وأقلها تطوراً.

الصراع الأمريكي- الفرنسي على ثروات الكونغو

لقد عزا الباحث جورج نزونغولا أسباب الصراع على الكونغو الذي انفجر بشكل كبير في عام 1998 بعد سلسلة من الأزمات المتتالية، بأنها ناتجة عن الصراع الدولي الفرنسي الأمريكي في إفريقيا والذي ألهبت سعيره خيرات هذا البلد الذي احتاجه الفساد وعدم الاستقرار بشكل كبير منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار لعقود وانهيار جهاز الدولة الذي سيشكل معضلة إعادة الإعمار لاحقاً. وقد شاركت ست دول إفريقية في الصراع بدافع من طموحاتها الإقليمية في ثروات الكونغو بالإضافة إلى الصراعات البينية والإثنية التي غذتها الدول العظمى «أمريكيا وفرنسا» والتي دربت معظم الميليشات المتحاربة كل لطرفه. فتدخلت كل من أوغندا ورواندا وبوروندي إلى جانب «المتمردين» والذين دعمتهم الولايات المتحدة ووقفت زيمبابوي وأنجولا وناميبيا إلى جانب حكومة

الرئيس لوران كابيلا الذي كان يتهم بالفساد، والذين دعمت فرنسا مقاومتهم لاحقاً.

ولقد لخص الباحث «نزونغولا» القوى الدولية الرئيسية في الصراع والتي لعبت دوراً في تطور الأزمة بـ:

● القوى الكبرى: وبشكل خاص الولايات المتحدة وفرنسا اللتان كان لهما مصلحة استراتيجية في السيطرة على المعادن النادرة في الكونغو عبر شركاتها العابرة للحدود بحجة محاربة التهديدات بما فيها الأصولية الإسلامية والإرهاب وتجارة المخدرات.

● الشركات متعددة الجنسيات: والتي سنوضح دورها لاحقاً، حيث ترافق تصاعد دورها مع بدء عملية إعادة الأعمار.

ناهيك عن دور القوى الإقليمية المجاورة والتي كان دورها مشتقاً من دور القوى الدولية كراوندا وأوغندا وزيمبابوي الخ الخ..

لقد نتج عن هذا الصراع كوارث هائلة راح ضحيتها ملايين الناس، ووفقاً لـ كراسينا ديل كاستيلو فقد:

● انخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني من 380$عام 1985 إلى 224$ عام 1990 إلى 80$ عام 2000.

● 2% من السكان فقط يعملون في القطاع الرسمي بمتوسط أجر شهري 15$.

● قتل 5 ملايين شخص منذ نشوب الصراع وأكثر من 3 ملايين نازح.

برامج إعادة الإعمار.. بين السياسي والاقتصادي

وضعت الكونغو لنفسها بالتعاون مع المجتمع الدولي، الذي تعهد بتقديم المساعدة للخروج من الصراع وذلك بالتوازي مع اتفاقيات السلام الهشة التي وقعت في 2003، خطة لإعادة الإعمار تمحورت وفق «ديل كاستيلو» حول ثلاث بنود: الانتقال من الحرب إلى السلام. الانتقال من الصراع إلى المصالحة الوطنية، الانتقال من سوء إدارة الاقتصاد الكلي إلى اقتصاد إعادة البناء.

وفي هذا الإطار وقعت حكومة الكونغو عدة اتفاقيات لإنهاء الصراع مع دول الجوار تنص على خروج القوات الأجنبية، وعملت مع المجتمع الدولي على وضع برامج للتسوية السلمية للصراع ومن أهمها برنامج «الأرض مقابل نزع السلاح» الذي تضمن نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في الأنشطة الإنتاجية بشكل دائم وتوطين السكان المشردين. وفقاً للباحثة فإن عيب هذه البرامج الرئيسي هو أن برامج صندوق النقد الدولي واتفاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية ونزع السلاح لم يتضمن تأمين وتمويل المشاريع المتعلقة بالسلام، وهذا ما وضع السلطات الوطنية في معضلة تأمين الاستقرار السياسي عبر اتفاقيات السلام في الوقت الذي لايوجد مايكفي من التمويل للمشاريع التي تسهم بإدماج المقاتلين السابقين وبالتالي إبعادهم عن حمل السلاح، ما أدى إلى استمرار الصراع.

وهو ماتلخصه الكاتبة بعقدة «تأمين الاستقرار السياسي لأجل تأمين النمو الاقتصادي وبرامج الإدماج الاجتماعي والذي يستدعي تمويلاً لايملك الاقتصاد الكونغولي طاقته». وهو الإشكال الذي رأت الباحثة لحله: ضرورة الاعتماد وإن بشكل مؤقت على المساعدات الدولية. والاعتماد بشكل كبير على برامج صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي الذي يستدعي سلسلة إصلاحات هيكلية.

صندوق النقد والبنك الدوليين وكبرى الشركات في الصراع

مع استمرار غياب التوازن الاقتصادي وتعثر الكونغو وعدم قدرتها على سداد الديون الخارجية وفوائدها لمؤسسات التمويل الدولية «IFIs» دفعها إلى قبول سلسلة من برنامج صندوق النقد الدولي عام 2001 والذي تضمن مجموعة من السياسات والتدابير الكفيلة بتحرير الاقتصاد وتحسين الاستقرار، ودُعم البرنامج بمبلغ 50 مليون دولار مقدم من المؤسسة الدولية للتنمية «IDA» وتضمن البرنامج: «تعويم سعر الصرف– تحرير أسعار البترول – الدفع نحو الخصخصة– إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة».

وفي عام 2002 خلصت مشاورات الصندوق أن الكونغو التزمت بالبرنامج وكانت النتائج إيجابية وبناءً على ذلك تعهد المانحين الدوليين بتقديم مبلغ 2.5 مليار دولار استجابة للاحتياجات المتزايدة للكونغو، وكان التعهد عبارة عن مقاصة للديون المتأخرة وغير المسددة!.

مع إقرار سلسلة «الإصلاحات الهيكلية» التي تم الاتفاق عليها مع المنظمات الدولية وذلك لأجل إنعاش الاقتصاد، تم التمهيد لدخول استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية فصار دور الدولة في الكونغو قيد الاضمحلال.

ومع دخول الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين والتنقيب وهي التي رأى فيها الباحث جورج نزونغولا العامل الخارجي الثاني الفاعل في أزمة الكونغو، والتي وقفت تارة إلى جانب «المتمردين» وتارة أخرى إلى جانب الحكومة التي تحولت إلى شبه ميليشيا بسبب ضعف قدراتها، وكان المعيار الأساسي لتلك الشركات هو مصالحها الخاصة في الحصول على عقود امتياز طويلة الأجل وبأقل الأسعار الممكنة بما يضمن استمرار استغلالها ونهباً لثروات البلاد الكونغو. ويؤكد ذلك تقرير «لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة عام 2000» بشأن الحرب وتدخل القوى الإقليمية والاستغلال غير المشروع للموارد في الكونغو والذي أشار إلى تجاوز 85 شركة دولية لمعايير العمل الدولية ومنها 21 شركة بلجيكية و10 شركات بريطانية و8 شركات أمريكية و5 شركات كندية، وطالب التقرير توقيع عقوبات مالية على 29 شركة ولكن التقرير لم يتم التعامل به في الأمم المتحدة بسبب معارضة الدول الغربية.

نتائج من سياسات إعادة الإعمار في الكونغو

لقد كانت المنهجية التي اعتمدها الباحث «ديل كاستيلو» متوافقة تقريباً مع رؤى المؤسسات الدولية، والتي يتمخض فحواها في حل عقدة تأمين الاستقرار السياسي عبر تأمين النمو الاقتصادي، والذي يستدعي بدوره إصلاحات هيكلية اقتصادية فأدى إلى نتائج عكسية، حيث أضعفت هذه الإصلاحات السلطات المركزية عبر تخفيض دور الدولة وبرامجها التنموية، وقوت دور الشركات الأجنبية والشركات الخاصة الباحثة عن أي ربح سريع ماجعلها تزيد الأزمة لأجل تضخيم أرباحها وضرب الاستقرار السياسي المنشود، فخلصت نتائج إعمار الكونغو وفق نموذج صندوق النقد والبنك الدولين إلى مايلي:

- حتى عام 2011 كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها أدنى مؤشر للتنمية البشرية من 187 بلداً مرتبة.

- احتلت الكونغو المرتبة 178 عام 2008 وفقاً للبنك الدولي أي المرتبة الأخيرة في العالم بحسب قدرتها على توفير السيولة الحقيقية للقيام بالأعمال التجارية.

- معدل التضخم السنوي للفترة 2001–2005 بلغ 367.4%.

- 70% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي وعدد الفقراء حوالي 44 مليون شخص.

الديون الخارجية للكونغو الديمقراطية 12.6 مليار دولار أي ما يعادل 200% من الناتج المحلي في عام 2004 وهذه الديون وفوائدها تستنزف الاقتصاد وتقف معيقاً أمام الانتقال السلمي من أجل إعادة البناء الاقتصادي.

«2»: خطة «مارشال» أفغانستان.. تكييف الاقتصاد مع الغزو!

تستكمل قاسيون فتح ملف إعادة الإعمار في سورية عبر الإضاءة عن تجارب إعادة الإعمار في دول أخرى اختلفت ظروفها عن ظروف الأزمة السورية لكن بكل تأكيد سنحاول استخلاص شيء من تعميمات دروس التجارب السابقة.

وستستعرض هذه المقالة على جزأين[1]، شيئاً من تجربة إعادة الإعمار في أفغانستان البلد الذي مرت فيه عملية إعادة الإعمار بعدة مراحل، فمنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي وعلى إثر الصراع بين الحكومة الأفغانية وقوات طالبان التي دعمتها الولايات المتحدة في حينه، ولاحقاً في مطلع الألفية الجديدة مع الغزو الأمريكي لهذا البلد في ظل تقهقر طالبان، ومن ثم في مرحلة الحكومة الأفغانية الجديدة في ظل الصراع بين القوات الحكومية والأمريكيين من جهة ضد طالبان والقاعدة وغيرها من الميليشيات المسلحة في الجهة المقابلة.

ركزت هذه المقالة على ثلاثة دراسات أساسية:

1- يركز الجزء الأول من هذه المادة على دور الغزو الأمريكي في تكييف الاقتصاد لحاجات الغزو. بينما سيتناول الجزء القادم دور المساعدات الدولية والمنظمات غير الحكومية والفساد في عملية إعادة الإعمار.

1. بحث لساركا وايسوفا، بعنوان «مرحلة مابعد الحرب في أفغانستان وتغير العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية»

2. بحث لـ كراسيانا ديل كاستيللو[1]، بعنوان «السلام من خلال إعادة الإعمار: استراتيجية فعالة لأجل أفغانستان» في ربيع/صيف عام 2010.

3. تقرير لكراسيانا ديل كاستيللو، بعنوان «مناطق إعادة الإعمار في أفغانستان وهاييتي، وسيلة تعزيز فعالية المساعدات والمساءلة» صادرة في تشرين الأول 2011 عن معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن.

رغم استمرار الغزو الأمريكي لهذا البلد في عملية أسماها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بـ «عملية تثبيت الحرية»، انطلقت عملية إعادة الإعمار، أو خطة «مارشال الأفغانية» وفق وصف بوش الإبن. وبعد ثلاثة عقود من الصراع في أفغانستان انطلقت هذه العملية التي وصفتها الأمم المتحدة بالتحول من «الصراع إلى السلام»، وذلك وفق ما اعتمد من صيغ في اتفاق بون الدولي عام 2001 بواسطة الأمم المتحدة، والذي دعم العملية بمبالغ ضخمة عبر المساعدات وتخفيف الديون.

التكاليف الباهظة على الأمن!

اعتمد المانحون الدوليون وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية على المنهج التجزيئي في التنمية في مناطق مختلفة، ووفقاً للباحثة كراسيانا ديل كاستيللو يقوم هذا المنهج على إنفاق أكبر قدر ممكن على العديد من المشاريع المختلفة، وهو ما أثبت عدم فعاليته بسبب تكاليفه المرتفعة جداً ويدل على ذلك ما يلي:

- لقد كانت التكلفة العسكرية للحرب ضخمة فيما يتعلق بالمساعدات وإعادة الإعمار لهذا البلد، فمن 443 مليار دولار موازنة الحرب الأمريكية في أفغانستان للفترة 2002–2011، خصصت الولايات المتحدة 52 مليار دولار للمشاريع الرئيسية، وكان أكثر من نصفها مخصص للبرامج المتعلقة بالأمن في أفغانستان، وحوالي 20 مليار دولار من المساعدات الأمريكية كانت للإغاثة وإعادة الإعمار، وكان مجموع الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان خلال الفترة 2002–2011 نحو 100 مليار دولار وبالتالي كانت المساعدات

1– كراسيانا ديل كاستيللو، باحثة في جامعة كولومبيا الأمريكية، ومستشارة للمنظمات الدولية والحكومات والقطاع الخاص، وخبيرة في شؤون البلدان المأزومة نتيجة الكوارث الطبيعية والصراعات والأزمت المالية.

الأمريكية تمثل 20% من الناتج الأفغاني سنوياً بالمتوسط.

● كان الجزء الكبير من المساعدات غير الأمنية في أفغانستان ينفق على شركات المقاولات الأمريكية ومستلزماتها ومعداتها، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للمساعدات الأمنية، حيث كانت تنفق نسبة كبيرة منها في الولايات المتحدة لأجل المشتريات والمعدات العسكرية للجيش الأمريكي.

بين الأمن وإعادة الإعمار!

تضع ديل كاستيلو جملة من الانتقادات على هذه العملية، أبرزها هي ضياع البوصلة بين استراتيجيتين فيهما الكثير من التناقض الأولى هي «الوصول للسلام عبر الأمن» والثانية هي «الوصول للسلام عبر إعادة الإعمار»، وفي الحالة الأفغانية كانت عقلية الاستراتيجية الأولى هي السائدة عبر أولوية إرساء الأمن وهو ما يعكسه حجم الإنفاق على الأمن بشكل كبير لكن دون جدوى، في الوقت الذي غابت إنعكاسات إعادة الإعمار عن المواطن الأفغاني، حيث فشلت هذه الاستراتيجية في برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين المدعومة من الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها وتدهورت الأوضاع الأمنية في عام 2006، وغابت المصالحة الوطنية عن هذه الاستراتيجية، وزاد من ذلك تدخل حلف الناتو والقوات الأمريكية فزادت تكلفة الحرب وإعادة الإعمار بشكل كبير.

حقيقةً لا يمكن لأي مراقب وباحث فصل عملية إعادة إعمار أفغانستان عن ظروف الغزو وطبيعته، وهو ما أفضى إلى دور كبير وإشكالي للولايات المتحدة الأمريكية في تلك العملية، حيث تكيف الاقتصاد الأفغاني مع هذا الغزو وشروطه ولذلك رأت الباحثة في تقريرها عن «مناطق إعادة الإعمار في أفغانستان وهاييتي» أن: «الاقتصاد الأفغاني سوف ينهار بمجرد الانسحاب العسكري للولايات الأمريكية وخروج الشركات والمستثمرين الأجانب، ولتجنب مثل هذا الانهيار على حكومة أفغانستان الانطلاق بإعادة العمل في القطاعات الإنتاجية وأن الإخفاق في تفعيل الأنشطة الإنتاجية مرده إلى الاعتماد الكبير على المساعدات».

وقد عكس حجم المساعدات الأمريكية لأفغانستان وطبيعة هذه المساعدات شيئاً من حجم الدور الأمريكي وطبيعته، حيث أنفقت المساعدات الأمريكية على شركاتهم وحاجات قواتهم من السلع والخدمات عملياً، ولم ينل التنمية وإعادة الإعمار الشيء الكثير:

المساعدات المقدمة من 2002-2008	المانحين
5 مليار دولار	الولايات المتحدة
1,39 مليار دولار	اليابان
1,266 مليار دولار	بريطانيا
1,07 مليار دولار	المفوضية الأوروبية
0,852 مليار دولار	البنك الدولي

سياسات المؤسسات الدولية وخفض الدور الحكومي

من جانب آخر انتقدت الباحثة في جامعة كولومبيا الأمريكية، كاستيلو، دور صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك بسبب فرضهما لسياسات محددة لايمكن أن تكون عملية ومجدية في مرحلة إعادة الإعمار. فموضوعتي «استقلالية المصرف المركزي» و«تخفيض مستويات العجز في الموازنة الحكومية» التي أصرت عليهما المؤسستين الدوليتين منعت الحكومة من تمويل نفقاتها الضرورية للتحكم بالعمليات الاقتصادية، حيث تمنع هاتين الموضوعتين الحكومة من عمليات التمويل بالعجز والتي قد تتيح لها في ظروف محددة بالتوسع بالإنفاق الحكومي وبالتالي تمويل عمليات التنمية الضرورية من وجهة نظر الاقتصاد الأفغاني بدل الاعتماد على المساعدات التي نمت قطاعات محددة لم تنعكس إيجاباً على عمليات التنمية، وهو مايعني أن شروط المؤسسات الدولية قننت دور الحكومة الأفغانية في عمليات تمويل التنمية لجعلها تلجأ بشكل أكبر للمساعدات التي سنبحث دورها في عمليات تكييف الاقتصاد الأفغاني لمصلحة الغزاة في العدد القادم.

أمام هذا الواقع رأت كاستيلو المستشارة لدى العديد من المنظمات الدولية والحكومات والقطاع الخاص، أن نموذج مناطق إعادة الإعمار «Reconstruction Zones» المعتمد في هاييتي ضرورة لإنعاش الاقتصاد الأفغاني، وهو مايعني إنشاء مناطق محددة لإعادة الإعمار مجهزة بالبنى التحتية الضرورية تتولى عمليات إنتاج السلع، وتقسم هذه المناطق إلى قسمين. أحدهما مخصص لإنتاج السلع للسوق المحلية والثاني مخصص لسلع التصدير التي ينبغي أن تقابلها أسواق الدول المانحة بالتسهيلات التفضيلية. أي أن طرح كاستيلو عاد للوقوع في مطب تكييف مناطق إعادة الإعمار مع شروط الدول المناحة وإن بشكل جزئي.

خلاصة أولية من التجربة الأفغانية

- تكيف الاقتصاد الأفغاني في مرحلة إعادة الإعمار مع إرادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ابتغت له أن يؤمن البيئة الخصبة سياسياً واقتصادياً لاستمرار وجود قواتها هناك.

- إن هذا التكيف جعل من الاقتصاد الأفغاني يضع الإنفاق على الأمن كأولوية على حساب عملية إعادة الإعمار من جانبها الاقتصادي والإنتاجي، مما أدى إلى تدهور حال المواطن الذي وجد في حمل السلاح وإنتاج الخشخاش «المستخدم في المخدرات» مصدر عيشه الوحيد، ففشلت المصالحة وتدهور الاقتصاد من جديد.

- لم تكن المبالغ الضخمة المنفقة من قبل الولايات المتحدة على شكل مساعدات إعادة الإعمار عملياً إلا إنفاقاً على قواها العسكرية هناك بأشكال مختلفة وبذلك لم تسهم بشكل جدي في عمليات إعادة الإعمار.

- لقد منعت سياسات المؤسسات الدولية سواء عبر إطاراتها الاقتصادية وشروطها أو عبر إغراق البلاد بمساعدات من نمط محدد، إطلاق يد الحكومة الأفغانية في تولي مهمة التنمية.

«3»: أفغانستان: المساعدات.. طفرة النمو وشروط الدول المانحة!

عرضت قاسيون في العدد «695» في تغطيتها لملف إعادة الإعمار في سورية شيئاً من التجربة الأفغانية، وتوقفت عند دور الغزو الأمريكي في تكييف الاقتصاد الأفغاني في مراحل إعادة الإعمار، حيث صارت أفغانستان أشبه بقاعدة عسكرية أمريكية، بمواجهة ميلشيات مسلحة، ناهيك عن القوات الحكومية، وكانت وظيفة النشاط الاقتصادي بغالبيته هي خدمة القوات المحتلة أو الميلشيات هناك ومهمات «حفظ» الأمن.

اليوم سنتوقف عند دور المساعدات الدولية وخطرها على الاقتصاد الأفغاني في مرحلة إعادة الإعمار، إلى جانب تكيّف الاقتصاد لصالح الغزو ومفرزاته، وسنكمل في حلقات لاحقة عن دور الفساد والمنظمات غير الحكومية «NGO's». وستعتمد قاسيون في قرائتها هذه على المراجع العلمية التالية:

1. Peace through Reconstruction: An Effective Strategy for Afghanistan «GRACIANA DEL CASTILLO» Spring– Summer 2010

2. Rebuilding from War: Economic Reconstruction in Post Conflict State. «GRACIANA DEL CASTILLO» 31 May 2011

لقد بلغ مجموع أموال المساعدات في الاقتصاد الأفغاني خلال ستة أعوام، بين عامي 2002 و2008، حوالي 13 مليار دولار موزعة على المانحين المبينين في الشكل المبني على بيانات وزار المالية الأفغانية.

وترى الخبيرة في شؤون البلدان المأزومة نتيجة الكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات المالية، كراسيانا ديل كاستيللو، في ورقتها البحثية «إعادة بناء ما بعد الحرب: إعادة الإعمار الاقتصادي في الدول ما بعد الحرب» أن حجم المساعدات الكبير، الذي نالته أفغانستان نتيجة حتمية للأزمات ذات الطابع الأمني والصراع المسلح: «وفي نهاية الأزمات، وتحديداً ذات الطابع الأمني، والتي تأخذ النفقات العسكرية الجزء الأكبر منه، تخرج البلدان غالباً دون أي دخل أو إنتاج أو مدخرات، وبالتالي لا يمكنها الاستثمار، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية حتى في نفقاتها الجارية».

معايير اقتصادية غير واقعية!

وتنتقد ديل كاستيللو، وإن بشكل غير مباشر، منطق تعامل الدول المانحة مع المساعدات الممنوحة للدول المنكوبة، فهي ترى أن ربط هذه المساعدات بسياسات اقتصادية غير عملية على صعيد الاقتصاد الكلي، كسياسات «عدم التوسع في الإنفاق العام» و«الإصرار على استقلالية المصرف المركزي»، يضعف من دور الحكومات الوطنية في تلك الدول، كما ترى أن: «تأخير المساعدات في انتظار أن تصبح تلك الحكومات ذات كفاءة إدارية أعلى هو ذو عواقب مأساوية». إن هذه الإشارات تؤكد على فكرة لم تصغها الباحثة، ألا وهي إشكالية ربط المساعدات بإملاءات وشروط اقتصادية معيارية لا يمكن تأمينها في ظروف ما بعد الحرب، وإن فرضها بهذا الشكل هو إما ذريعة لمنع المساعدات، أو مسعىً من الدول المانحة لإضعاف الحكومات المحلية وتكييف اقتصاداتها مع رغبات «المانحين»!

نمو يفوق الصين؟!

ورغم أن معدل النمو في أفغانستان بلغ أكثر من 10% في عام 2005، وبوسطي نمو 12% خلال الفترة 2001–2010 وهو أعلى من معدلات النمو الصينية البالغة 11%، وذلك بسبب الكميات الكبيرة من المساعدات والوجود الأجنبي الكبير، إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً إيجابياً على الاقتصاد طالما أن المساعدات هي السبب الرئيسي في طفرة النمو تلك، وذلك وفقاً لما رأته ديل كاستيللو في مقالتها «السلام من خلال إعادة الإعمار: استراتيجية فعالة لأجل أفغانستان»، وخصوصاً أن 75% من هذه المساعدات كانت خارجة عن سيطرة الحكومة.

بين السنارة والسمكة!

لم تتوقف كاستيللو عند إدارة هذه المساعدات وشروطها فقط، بل أيضاً عند طرق توظيفها، حيث ترى أن حصر هذه المساعدات بتأمين المواد الاستهلاكية هو أمر سيء، لذا ينبغي أن تتجه هذه المساعدات إلى قطاعات الإنتاج، ناهيك عن ضرورة التمييز بين «المساعدات الإنسانية» و«مساعدات إعادة الإعمار» وذلك لضمان عودة النشاط الاقتصادي والنمو المستدام مع الاستمرار بتأمين المساعدات الإسعافية والإغاثية. وتجمل كل ذلك بضرورة «إعادة تقييم دور الجهات المانحة التي تقوم في كثير من الأحيان بتمويل مشاريع يديرها خبراؤهم ومتعاقدون خاصون بهم، فذلك يضعف الحكومة، ويخلق استياءً عند الناس ويجلعهم يعتمدون على المساعدات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن دعم الموازنة لنفقات محددة، تشمل الإعانات وبرامج دعم الأسعار، وتنشيط القطاع الزراعي والأنشطة كثيفة العمالة... بالإضافة إلى الدعم التقني والإئتماني ومنح صادرات البلدان المنكوبة تفضيلاً في أسواق الدول المانحة».

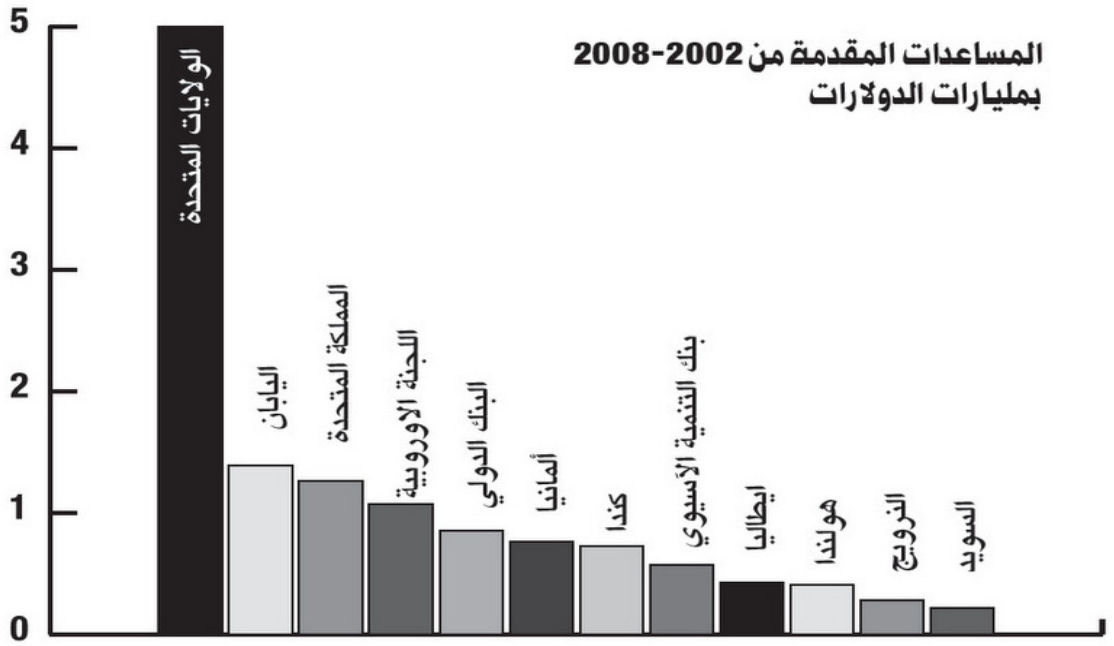

دور حاسم للدولة

رغم عدم القدرة على الاستغناء عن المساعدات بشكل كلي، تستنتج كاستيللو، ضرورة الإنتهاء من نظام المساعدات الموازي الخارج عن سيطرة الحكومة، وأن دور الدولة حاسم في استمرار برامج المساعدات، وينبغي على وكالات المساعدات دعم برامج المساعدات الحكومية، وينبغي الاعتماد على المشتريات

والمنتجات ذات المدخلات واليد العاملة المحلية.

خلاصة

لقد وضح هذا الجانب من تجربة إعادة الإعمار الأفغانية خطر المساعدات الدولية على الاقتصاد، فهو وإن سمح بطفرة في النمو، إلا أنه يعزز الجوانب الاستهلاكية على الجوانب الانتاجية في الاقتصاد، ما خلق ميلاً للاعتماد الطويل على هذه المساعدات وتكييفاً للاقتصاد، وفق هذه المساعدات، في الوقت الذي ينبغي أن تكون هذه المساعدات ذات مردودية أعلى فيما لو استخدمت في دعم الإنتاج والأسعار.

كما تعزز المساعدات من هيمنة الدول المانحة، عبر فرض شروط اقتصادية. ووضحت هذه التجربة تناقض دور الدول المانحة ومساعداتها مع دور الحكومة المحلية، الذي يؤدي تعزيزه وهيمنته على المساعدات إلى خلق شروط أفضل لإعادة الإعمار وإعادة السلام.

«4»: صراع المنظمات غير الحكومية والسلطات الأفغانية!

في الأعداد السابقة من قاسيون تم نشر مقالتين عن تجربة أفغانستان في إعادة الإعمار، تناولتا دور الغزو الأمريكي في تكييف الاقتصاد الأفغاني، ودور المساعدات الخارجية في منع إطلاق القدرات الإنتاجية للبلاد وتسييس هذه المساعدات. وفي هذه المتابعة نستكمل الجزء الأخير عن هذه التجربة، والتي ستلقي الضوء على دور المنظمات غير الحكومية الـ «NGO's» في مرحلة إعادة الإعمار.

تبني المقالة هذه معظم معطياتها على الدراسة[1] التي قام بها الباحث، ساركا وايسوفا، وهي بعنوان: «مرحلة إعادة إعمار ما بعد الحرب في أفغانستان وتغيرات العلاقة بين الحكومة والـ «NGO's»»، بالإضافة إلى بعض الرؤى التحليلية المستقاة من دراسات[2] الباحثة، كراسيانا ديل كاستيللو، حول إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تم التركيز عليها في الأعداد الماضية.

1– Post–war Reconstruction in Afghanistan and the Changing NGO–Government Relationship «Sarka Waisova» August 2008

2– Peace through Reconstruction: An Effective Strategy for Afghanistan «GRACIANA DEL CASTILLO» Spring/Summer 2010

Reconstruction Zones in Afghanistan and Haiti A Way to Enhance Aid Effectiveness And Accountability «GRACIANA DEL CASTILLO» October 2011

تسيس أنشطة المنظمات غير الحكومية

يمتلك المجتمع الأفغاني خبرة كبيرة مع المنظمات غير الحكومية، لأن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية «NGOs» عملت في أفغانستان منذ عام 1980. عملت هذه المنظمات بداية كمزودين رئيسيين للمساعدات الإنسانية، والرعاية الصحية، في مخيمات اللاجئين في أفغانستان، وأيضاً على الحدود الأفغانية الباكستانية، ثم بدأت في تنفيذ مشاريع تتعلق بالتنمية. كما تركز عمل هذه المنظمات في عدد قليل من المناطق التي تعتبر آمنه نسبياً، والتي تتوفر فيها البنية التحتية الأساسية التي تمكن من توزيع المساعدات.

ويرى الباحث وايسوفا، أن: «المنظمات غير الحكومية أصبحت بشكل تتدريجي قنوات مهمة بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من أجل نقل الموارد المالية للقادة الميدانيين الأفغان»، وذلك إبان الحرب الباردة مع السوفييت، الذين دخلوا أفغانستان بناء على طلب الحكومة الأفغانية ضد قوات طالبان في حينه.

كانت الحكومة الأمريكية تقوم بتوجيه المساعدات للاجئين والنازحين عن طريق المنظمات غير الحكومية. ويؤكد الباحث أن: «المنظمات غير الحكومية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ساهمت بشكل واضح في تسيس المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، وأدت إلى سقوط شعار حياد المنظمات غير الحكومية، فكانت تدعو إلى حماية اللاجئين والمشرّدين داخلياً في الساحة الدولية، ولكن جدول أعمالها كان يتضمن بشكل أساسي محاربة النفوذ السوفيتي، أو الشيوعية في أفغانستان»!.

وفي ظل هذا الدور المُسيّس ضد السلطات الحكومية اعتمدت تلك المنظمات «بشكل كامل على إفساد الشرطة والضباط المحليين بهدف التغاضي عن المعابر الحدودية غير الشرعية، بما في ذلك تأمين نقل الإمدادات الغذائية والأموال والمعدات والتعاون مع القادة الميدانيين الأفغان»، وفقاً لما عرضه الباحث.

من الدور الإنساني إلى الدور التجاري!

لاحقاً تنامى دور المنظمات غير الحكومية، وأخذت تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية، وتنفذ المشروعات نيابة عن الحكومة، وأصبحت شريكاً تجارياً للعديد من الشركات الكبرى. حيث وقع على سبيل المثال، الصليب الأحمر الأمريكي العامل هناك اتفاقية مع شركة «Cable & Wireless» ومع شركة «IBM» و«CNN»..

بعد سيطرة طالبان انسحبت وكالات الأمم المتحدة من أفغانستان، وخفضت المنظمات الدولية مساعدتها الإنسانية والتنموية، وبقيت المنظمات غير الحكومية، هي المزود الوحيد للمساعدات الإنسانية والتنموية والتقنية، وشمل جدول أعمالها كل شيء، من إعادة الإعمار إلى التعليم، مما دفع نظام طالبان إلى فرض القيود على أنشطتها، وتم حظر منظمات التنمية والسماح للمنظمات الإنسانية بالعمل فقط، وفي عام 1994 أجبرت المنظمات الأجنبية على إغلاق مكاتبها ومنعها من العمل وطردها البلاد، نتيجة خوف ممثلي الحكومة من الروابط، بين المنظمات غير الحكومية والمجموعات المسلحة في الأراضي الخارجة عن سيطرة الحكومة، وخوفاً من أن تنتهي أموال إعادة الإعمار في أيدي هذه المنظمات ومجموعات المعارضة.

هيمنة على الإعمار والتشغيل

عادت المنظمات غير الحكومية إلى أفغانستان مع الغزو الأمريكي وسقوط طالبان، ووسعت من نشاطاتها لتشمل إضافة للمساعدات الإنسانية، نشاطات متعلقة بإعادة الإعمار والتنمية: كالرعاية الصحية، وتحسين نظام التعليم، والبنية التحتية، وإزالة الألغام، وتوفير الأمن الغذائي، ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم. وبلغ عددها 2000 منظمة غير حكومية دولية ومحلية، وبالتالي كانت تلك المنظمات المقدم الوحيد لفرص العمل والغذاء والدواء والمساعدة الاجتماعية والمنفذ لبرامج ومشاريع إعادة الاعمار. ومع استمرار العنف والقتال وتولي المنظمات الحكومية لمعظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية تحولت أفغانستان إلى «ثقب أسود يمتص الميارات دون أي تأثير إيجابي ملحوظ على حياة السكان واستقرار الدولة» وفقاً لما أورده الباحث.

تنامي الاستياء الحكومي والشعبي

لقد تناقض تنامي دور المنظمات الحكومية، مع ضرورة استعادة الاستقرار في البلاد موضوعياً، والذي كان يستدعي تقوية السلطات المركزية والحكومات المحلية. فرغم الترحيب بدورها في مطلع عام 2001، إلا أنه سرعان ما تصاعدت اتهامات تلك المنظمات للحكومات المركزية بالفساد وعدم الكفاءة، وبدورها اشتكت الحكومات المركزية من قيام المنظمات غير الحكومية بتفريغ الحكومة من كواردها الهامة، والكفؤة والمدربة، عبر استقطابها برواتب عالية جداً، ناهيك عن ارتباطاتها بالمسحلين، فقطع المسؤولون الحكوميون علاقتهم بها في كثير من الأماكن.

كما تصاعد المزاج الشعبي بالتدريج ضد هذه المنظمات، التي بات الناس يربطونها بشكل أو بآخر بالغزو الأمريكي، وفُقدت الثقة بها وبدورها، وهو ما أدى أحياناً إلى تصفيات جسدية لموظفي هذه المنظمات، ما اضطرها لاسترضاء الناس بتوسيع تمويلها للمشاريع الاقتصادية الصغيرة.

ويكثف الباحث، ساركا وايسوفا، عوامل التوتر والعلاقة بين الحكومة الأفغانية والمنظمات غير الحكومة بما يلي:

1.الشك في حياد هذه المنظمات بسبب تعاونها مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية «PRTs» وقوات التحالف المسلحة.

2.انتقادات المنظمات غير الحكومية للحكومة ما جعلها تفقد شعبيتها.

3.المنظمات غير الحكومية تمتلك الموارد والإمكانيات التي تفتقدها الحكومة بشكل كبير، مما يجعل الحكومة تمتلك عدداً قليلاً من الوسائل للتأثير أو السيطرة على أنشطة هذه المنظمات.

محاولات الضبط الفاشلة

لقد بدأت عدة محاولات ضبط لعلاقة هذه المنظمات بالحكومة الأفغانية، وكان أهمها في مؤتمر طوكيو للمانحين عام 2004، حيث تم إنشاء هيئة تنسيق للمساعدات، كما وضع مشروع آخر في إطار مؤتمر لندن عام 2006، وفي باريس عام 2008، إلا أنها كانت غير ملزمة للدول المانحة. كما وضعت الحكومة الأفغانية مشروع «استراتيجية التنمية القومية»، الذي مثل آخر المحاولات لتحسين تنسيق المساعدات المقدمة.

لقد باءت معظم هذه المحاولات بالفشل، فالصيغ القانونية التي تحد من نشاط تلك المنظمات تم الانقلاب عليها من قبل الحكومة ذاتها، وذلك بضغط من المنظمات غير الحكومية التي باتت تملك تأثيراً كبيراً على مفاصل الحكومة الأفغانية، وهذا ما حصل لـ «رامازان بشاردوست» وزير التخطيط في حكومة كرزاي عام 2004، والذي نُحي جانباً بعد أن وضع مشروعاً يقترح تخفيض عدد المنظمات، ويمنع نشاطاتها الربحية ويخفض إنفاقها على مستلزماتها غير الضرورية، حيث كلفت مصاريف السيارات ورواتب كبار الموظفين « 20% من الموارد الإجمالية المخصصة لعمليات إعادة الإعمار، وهو ما أسهم في جذب خيرة الكوادر وإفراغ الحكومة من كوادرها الكفؤة»، وفقاً لما رآه الوزير دوست حينها..

شيء من نتائج التجربة الأفغانية

- لا زالت أفغانستان تواجه الفقر المدقع حيث يعيش ثلثي السكان على أقل من 2 دولار أمريكي.
- متوسط عمر الإنسان عند الولادة أعلى بقليل من 40 عاماً.
- الالتحاق بالتعليم حوالي 50% .
- أجزاء كبيرة من البلاد لا تزال غير آمنه مما خلق البيئة الملائمة لزراعة الحشيش وصناعة المخدرات، حيث بلغ إنتاج الأفيون عام 2009 حوالي 7000 طن.

- الزراعة غير قادرة على استعادة التعافي الذي كان موجوداً قبل الحرب.

خلاصات

من الواضح أن خلاصة التجربة الأفغانية فيما يخص دور المنظمات غير الحكومية الـ «NGO's» يشير إلى تناقض موضوعي بين ضرورة استعادة دور الدولة والحكومة في كافة مفاصل الحياة، وبين تنامي دور المنظمات غير الحكومية وفق دوافع مختلفة منه سياسية وربحية، وآخر همها «الإنسانية»، وهو ما خلق عقدة جديدة تضاف إلى مشاكل التجربة الأفغانية كالمساعدات واقتصاد الغزو التي ناقشناها في حلقات سابقة.

«5».. العراق: الحصار مقدمة الانهيار الكبير!

تستكمل قاسيون تغطيتها لملف إعادة الإعمار في سورية، والذي ابتدأته بتغطية لأهم مفاصل تجارب إعادة الإعمار سابقاً في البلدان الأخرى، آخذة بعين الاعتبار ظروف تلك البلدان الخاصة، وسياقات تجاربها المختلفة، حيث تمت الإضاءة حتى الآن على تجربة دولتي الكونغو وأفغانستان، واليوم نستكمل الحديث حول التجربة العراقية.

تستند قاسيون في قراءتها للتجربة العراقية إلى ثلاثة مراجع رئيسية وهي:

1.بحث علمي بعنوان «إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات للباحث م.د محمد موسى علي المعموري»[1].

2.التقرير الأول للمفتش العام الأمريكي ستوارت بووين حول إعادة إعمار العراق، بعنوان: «دروس قاسية من تجربة إعادة إعمار العراق، المنشور في شباط 2009»[2].

1– إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات للباحث م.د محمد موسى علي المعموري. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية عام 2007 مجلد رقم 13 العدد 45.

2– HARD LESSONS: THE IRAQ RECONSTRUCTION EXPERIENCE, FEBREAUARY 2009.

3.التقرير النهائي للمفتش العام الأمريكي ستوارت بووين حول إعادة إعمار العراق، بعنوان: «التعلم من العراق، المنشور في آذار 2013»[1].

وستركز هذه التغطية على الجوانب المتعلقة بالتقديرات المختلفة للقوى المعنية بعملية إعادة الإعمار، والخطة الرئيسية التي صيغت لهذه العملية، وسنتحدث لاحقاً عن دور سلطات الاحتلال الأمريكي فيها، ودور الحكومات العراقية ما بعد الغزو، والفساد، واستراتيجية إعادة الإعمار المتعلقة بقطاع النفط وغير ذلك...

«النفط مقابل الغذاء» إفساد ممنهج!

كانت مقدمات احتلال العراق، أي مرحلة الحصار المفروض على البلاد في تسعينيات القرن الماضي، ممهداً رئيسياً لانهيار البنية التحتية العراقية وتدهورها بشكل كبير إبان الغزو في 2003، أي أن ظروف الحصار الدولي الخانق، وظروف الحروب الأخرى التي شهدها العراق، مثلت محدداً رئيسياً لمشاكل عملية إعادة إعمار ما بعد الحرب، وهو ما ثبته التقرير الأول للمفتش العام الأمريكي للجنة التي شكلها الكونغرس، بعد أن ذاع صيت التجربة العراقية كأكبر عملية إعمار فاسدة في التاريخ الأمريكي، حيث يقول التقرير: «تدهورت البنية التحتية المادية للبلاد بشكل كبير نتيجة عقوبات الأمم المتحدة من جانب، وإهمال صدام حسين والحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج عام 1991... بعد حرب الخليج الثانية في التسعينيات، فرضت الأمم المتحدة المزيد من العقوبات وفرضت حظراً دولياً على التجارة، الأمر الذي قيد قدرة البلاد على استعادة العافية، وبحلول أواسط التسعينات تجاوزت البطالة الـ50%، وبلغ الناتج المحلي ذروته عام 1990 بمقدار 74.9 مليار دولار لينخفض خلال عقد التسعينات دون 20 مليار دولار».

كما أسهمت برامج الأمم المتحدة وتحديداً عبر برنامجها الشهير «النفط مقابل الغذاء» بدفع اقتصاد البلاد باتجاهات محددة، عززت دور القطاع الخاص وأسهمت بزيادة الفساد، ويشير التقرير إلى أنه: «وفي وجه انعدام الاستقرار الاجتماعي والتدهور الاقتصادي المتصاعد وافق العراق على اقتراح الأمم المتحدة: «برنامج النفط مقابل الغذاء»، وأدارت الأمم المتحدة التوزيعات الشهرية، عبر شبكة من 44 ألف متجر من القطاع الخاص، وفي ظل العقوبات ومبيعات النفط المسموح بها ازدهر الاقتصاد غير المشروع، وانتشر الفساد في مؤسسات الحكومة».

1– LEARNING FROM IRAQ–MARCH 2013, A FINAL REPORT FROM THE SPECIAL INSPECTOR GENERAL FOR IRAQ RECONSTRUCTION

البنى التحتية والإنتاجية الرئيسية بعد الغزو

لم تكن عملياً، إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب إلا الأداة التي رسخت يد الإدارة الأمريكية في العراق، وذلك ضماناً للإمساك بزمام الأمور في البلاد، ومنعها من العمل على إنتاج نظام وطني واقتصادي مستقل، لا بل والاستفادة من إمكانياته لتوظيفها خدمة للاقتصاد الأمريكي من جهة، عبر موارد النفط الهائلة، وجعل العراق مفتاح تفتيت منطقة الشرق الأوسط، وما يقتضيه ذلك من إبقائه ساحة للفوضى، بعد أن تدهور حاله إلى مستويات تاريخية، ولا أدل على ذلك إلا الأرقام البسيطة حول كميات إنتاج النفط والكهرباء، بين ما قبل الغزو وما بعده:

لقد عانى قطاع الكهرباء في العراق سنوات، من الصيانة غير الكافية والإدارة السيئة، فوفقاً لصندوق النقد الدولي كان متوسط الإنتاج الشهري للكهرباء في العراق بين 2002 و2003 حوالي «5075» ميغاواط وانحدر إلى «711» ميغا واط في 2005. وقدرت وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط في العراق قبل الحرب بشهرين، كان 2.58 مليون برميل في اليوم، وانخفض بعد الحرب مباشرة إلى حوالي 2,1 مليون برميل. وحتى عام 2010 بقي أقل من 3 مليون برميل رغم أنه بلغ ذراه عند 3,5 مليون برميل في عام 1980 من القرن الماضي، ما يعني أنه رغم هيمنة الولايات المتحدة على هذا القطاع واهتمامها به لدرجة سعيها الدؤوب لعودته السريعة نسبياً للإنتاج، لمستويات ما قبل الحرب، إلا أنها لم تستطع تطويره لذراه السابقة، وهذا ما سنعمل على توضيحه أكثر في الأعداد اللاحقة.

تقديرات إعادة الإعمار

إبان هذا الوضع، عملت عدة جهات فعلياً، على تقدير ورسم استراتيجيات إعادة الإعمار، وكان أبرزها الحكومة العراقية الإئتلافية المشكلة إثر الغزو، والتي تبنت الخطة الأمريكية عملياً، فيما اكتفت باقي الجهات الدولية بوضع تقديرات أولية لعملية إعادة الإعمار، فعلى سبيل المثال، قدّرت الأمم المتحدة مع فريق من البنك الدولي في 2003 أن إعادة بناء العراق قد تكلف 56 مليار دولار على الأقل خلال ثلاث سنوات، من بينها 36 مليار دولار للصحة، والتعليم، والزراعة، وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات الحكومية، وحكم القانون، ولم يعالج التقييم النفط أو الأمن، مختاراً بدلاً من ذلك إدخال تقييمات سلطة الائتلاف المؤقتة البالغة 20 مليار دولار لهذه القطاعات.

وقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الأساسية لإعادة الإعمار ، تتمثل في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية، حيث وصلت التقديرات إلى 24,2 مليار دولار تقريباً وهي تمثل 68%، من مجموع الاحتياجات المقدرة

لبرنامج إعادة الإعمار. وشكلت تكلفة إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الجزء الأكبر من تكلفة البنية التحتية، إذ قُدرت بنحو12،12 مليار دولار وشملت إعادة تأهيل المنشآت القائمة لإنتاج وتوزيع الكهرباء واستثمارات جديدة لزيادة طاقة الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع .

سيطرة أمريكية وتقسيمات اقتصادية لمصلحتها

عملت الولايات المتحدة على «لعب دور كبير في إعادة إعمار العراق ما بعد صدام، مع مساهمات ومشاركة الأسرة الدولية التي سوف تباشر بسرعة في إعادة اعمار البلاد» وفق ما ذكره التقرير. وهو ما عنى عملياً استراتيجية أمريكية للهيمنة المطلقة على العراق وثرواته وطاقاته كافة، ومن المستهجن أن يكون أبرز المشاكل وفقاً للتقرير وصوله لنتيجة مفادها أن: «غياب المعلومات حول البنية التحتية والمؤسسات الحكومية العراقية جعل من الصعب تحديد ما كان ضرورياً لإعادة تأهيل الخدمات الأساسية» فهل يعقل أن تكون مشكلة إعادة إعمار هي خطأ في التقدير وحسب؟!

إنه لمن المؤكد أن هذه التقديرات لم تغب عن الذهن الأمريكي تحديداً، كون استراتيجية إعادة الإعمار الأمريكية عملت على الهيمنة المطلقة على الاقتصاد العراقي عبر مؤسساتها مباشرة، وتنظيم إدراته

بطريقة عملية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فقسمت اقتصاد البلاد إلى كانتونين إن صح التعبير:

الأول: هو اقتصاد النفط الذي عُهد لوزارة الدفاع الأمريكية مباشرة البنتاغون.

الثاني: ما تبقى من اقتصاد البلاد الخدمي والرزاعي والصناعي والذي عُهد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID»، وسنبحث كلا الجهتين ودورها بشكل مفصل في العدد للاحق.

خلاصة أولية

لقد كانت تجربة إعادة الإعمار العراقية درساً تاريخياً، فمن دور الحصار الدولي الذي هتك مفاصل الاقتصاد العراقي وبناه التحتية وأدى إلى استشراء الفساد تدريجياً، مروراً بالدمار الذي جلبه الغزو والمتمثل بانهيار جهاز الدولة بشقيه المدني والعسكري، وصولاً إلى الدور الأمريكي المباشر في إدارة سلطة ما بعد الغزو، والتي أمعنت في تدمير أهم طاقات الاقتصاد العراقي، واستنزاف ثروته الأهم أي الثروة النفطية.

«6»: إعمار العراق في ذمة البنتاغون و«USAID»!

كنا مهدنا في الحلقة السابقة، لفكرة خضوع عملية إعادة الإعمار في العراق بمفاصلها الرئيسية، للإدارة الأمريكية عبر هيمنة البنتاغون على قطاع النفط بشكل مباشر، وتعهيد باقي الأنشطة فيما تبقى من اقتصاد البلاد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و«USAID» والتي ستكون محور مقالتنا في هذا العدد.

طوال عام 2002 العام السابق لغزو العراق انهمكت وزارة الدفاع الأمريكية في إعداد خطة لإدارة و«إعادة إعمار العراق» ما بعد الحرب، حيث كان للبنتاغون وللوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID»، وهي إحدى أهم المنظمات غير الحكومية، الدور الأكبر فيها، وذلك وفق ما جاء في تقرير «دروس قاسية من تجربة إعادة إعمار العراق» المنشور في عام 2009.

برامج لمؤسسات دولية!

ووفقاً للتقرير، ستتولى «USAID» مسؤولية معظم القطاعات، من بينها الصحة والمياه والصرف الصحي، والكهرباء والتعليم، النقل، الاتصالات، الزراعة، التنمية الريفية. أما النفط فقد عهد أمره إلى البنتاغون

مباشرة.

إلى جانب إعادة الإعمار المادية، خططت «USAID» لما وصفه التقرير بـ:«تشجيع «التجديد» الاقتصادي عن طريق تعزيز القطاع الخاص في العراق، وتحسين النظام المصرفي، وتحديث اقتصاد العراق الزراعي، وكان من بين الأهداف الأولية، إقامة نظام قانوني ملائم للمشاريع الخاصة القادرة مع الوقت، أن تجعل العراق بلداً ذا قدرات تنافسية في الأسواق العالمية»! ليس صدفة أن تبدو ملامح ومفردات الخطة متشابهةً، مع مفردات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ورغم أن الخطة تحدثت عن «إصلاح البنية التحتية وإعادة الخدمات المتوفرة إلى مستويات ما قبل النزاع»، إلا أن ما ترسخ عملياً، هو سحق كل مقدرات الدولة وتثبيت هيكل ليبرالي للاقتصاد العراقي فكلاهما من المنشأ ذاته.

عقود مشبوهة!

ومن شباط إلى أيار 2003 منحت الوكالة ثمانية عقود كبرى بقيمة 3.1 مليار دولار، أكبر تفجر للعقود القصيرة الأمد في تاريخ الوكالة، وكانت هذه هي البداية فقط، وسرعان ما سوف تسمح الوكالة بعدد أكبر من العقود، كما ستزيد بصورة دراماتيكية قيمة العقود، ما وضعها في أزمة سيولة، فالمبلغ المخصص من الكونغرس الأمريكي لصندوق إغاثة وإعمار العراق «IRRF1» والذي أُنشئ في نيسان 2003 لم يتجاوز قيمته 2,5 مليار دولار كان 70% مخصص للوكالة.

وأعطي أكبر عقد هام لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال هذه المدة، إلى شركة «بكتل انترناشونال» بقيمة 680 مليون دولار، لإعادة إعمار البنى التحتية الرئيسية، وبعد مرور خمسة أشهر زادت الوكالة قيمة عقد بكتل إلى 1.03 مليار دولار. ونبين في الجدول التالي حصة كل جهة من الجهات الأمريكية التي تولت إدارة وإعادة إعمار العراق، بعد الغزو في «صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق IRRF1»:

أين دقة التخطيط الأمريكي؟

لقد ثبّت التقرير أيضاً، أن التخطيط الأمريكي لهذه الخطة والذي وضع «علامات اهتداء على أساس شهر، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، واثني عشر شهراً» في إشارة إلى درجة عالية للمتابعة، وباتصال مباشر ومستمر بين مسؤولي البيت الأبيض و«USAID»، إلّا أن ذلك لم يمنعهم من «الاستناد إلى معلومات

محددة وتقديرات غير دقيقة» فهل يعقل ذلك؟! هل يعقل أن أكبر خطة إعادة إعمار في التاريخ، والتي يشرف عليها البيت الأبيض مباشرة، وتتم متابعتها شهرياً، أن تفضي إلى أسوأ فشل في التخطيط، والتنفيذ، والذي وصفته النائبة نيتا لوو، رئيسة اللجنة الفرعية للمخصصات حول العمليات الخارجية، بالتالي:

«يبدو أننا انتقلنا من بداية حذرة، إلى المطالبة بالتمويل لكل شيء، دونما خطة أو تبرير دقيق. لم تكن تقديرات التكاليف غير واقعية وحسب، بل بدا أيضاً أن كامل تجربة ما بعد الحرب قد فاجأتنا. قيل لنا أننا سنستقبل بالترحاب بأذرع مفتوحة من جانب الشعب العراقي، وأن مؤسسات الحكومة العراقية سوف يعاد تأهيلها بعد فترة انقطاع قصيرة. كانت رؤية إعادة الإعمار التي قُدّمت إلى الكونغرس آنذاك، بالنسبة للعديد منا إما ساذجة بدرجة يائسة أو غير كفؤة بصورة فاضحة»؟!

خطة البنتاغون لقطاع النفط!

بالنسبة لقطاع النفط العراقي، وضعت وزراة الدفاع الأمريكية البنتاغون يدها عليه بشكل مباشر، سواء لأطماعها الاستراتيجية، أو لقدراته في كونه رافعة مالية قادرة على تغطية تكاليف الحرب وإعادة الإعمار، وبالتالي تخفيضها عن كاهل الأمريكيين، خاصة في ظل وجود 115 مليار برميل الاحتياطي النفطي المعروف، واحتمال وجود 100 مليار برميل أخرى، وكون العراق ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم.

ووصل إنتاج النفط إلى 3,5 مليون برميل يومياً في تموز 1990، وانخفض إلى 2,5 مليون برميل يومياً في أوائل عام 2003. أما احتياطي الغاز الطبيعي الثابت للعراق، يبلغ 112 تريليون قدم مكعب، وهو عاشر أكبر احتياطي في العالم.

القطاع الخاص الأمريكي يستنفر...

أثارت هذه الثروة لعاب القطاع الخاص الأمريكي، بالإضافة إلى الحكومة، حيث قام البنتاغون تحت ذريعة «ضعف خبراته الحكومية في مجال إصلاح القطاع النفطي» للّجوء إلى شركة متخصصة من القطاع الخاص، فتم توقيع أول عقد هام وأكثرها إثارة للجدل في «إعادة الإعمار»، فعلى الرغم من وجود إمكانية لدى عدد من الشركات لإصلاح البنية التحتية للنفط، وقبل أسبوع واحد من غزو العراق، منح سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي شركة «كيلوغ براون اند روت» عقداً بقيمة 7 مليارات دولار لأشغال الترميمات في قطاع النفط، وكان من اللافت أن وزارة النفط العراقية كانت الوزارة الوحيدة التي نجت من الأضرار، فكانت محمية من جنود الاحتلال فور دخولهم العراق فبدت البنية التحتية للنفط كأنها خرجت من الغزو غير مصابة بأضرار، وهذا ما أكده التقرير أيضاً.

وفي أيار عام 2003 بعد الغزو، قام سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي، ومع شركة« كيلوغ براون أند روت»، ووزارة النفط العراقية، بعملية مسح للبنية التحتية للنفط في العراق، حيث قُدرت أضرار قطاع النفط بصورة تقريبية بـ 457 مليون دولار نتيجة الحرب وبـ 943 مليون دولار جراء السلب والنهب لما بعد الحرب، وقدرت متطلبات تمويل إعادة الإعمار في هذا القطاع بحدود 1,7 مليار دولار، لكن سلاح الهندسة نصح بأن هذا الرقم قد يتغيّر بنسبة تصل إلى 40 %، وهذه المبالغ أقل بكثير من تكلفة عقد الشركة البالغ 7 مليارات دولار!.

عودة الإنتاج تدريجياً

أما في حزيران 2003، قدر الخبراء الأمريكيون، أن العراق قد يصبح قادراً خلال سنة واحدة، على إنتاج ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً،«ارتفع الإنتاج خلال حزيران وتموز، ووصل إلى 1,3 مليون برميل يومياً في نهاية آب 2003 بنهاية تشرين الأول/أكتوبر»، وكانت البلاد تضخ أكثر بقليل من مليوني برميل من النفط يومياً وتصدّر أكثر من نصف هذه الكمية. وخلال الأشهر الخمسة الأولى التي تلت عمليات الغزو، كسب العراق حوالي 2,6 مليار دولار من إيرادات تصدير النفط، وأودعها في صندوق تنمية العراق لاستعمالها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

وفي تموز 2003، وضعت استراتيجية، عرفت باسم «خطة تأهيل البنية التحتية للنفط في العراق»، 220 مشروعاً موزعة بين نشاطات «المشتريات فقط» «للحصول على المواد» وعقود «هندسة – تجهيز– إنشاء» «للتصميم والإنشاء»، وقد استهلكت نشاطات المشتريات فقط معظم التمويل المتوفر.

من هي «USAID»؟!

هي واحدة من المنظمات غير الحكومية الأمريكية «NGO'S»، حيث أدارت هذه الوكالة في سنة 2007 حوالي 7.5 مليار دولار في برنامج المساعدات الخارجية، وعمل موظفيها البالغ عددهم 2000، ومقاوليها البالغ عددهم 5000 في أكثر من 100 بلد نام حول العالم، وعلى الرغم من ذلك رأى العديد ممن كانوا في الحكومة، بأن الوكالة لاعب صغير يدير مشاريع صغيرة، وبالرغم من افتقارها النسبي إلى القدرات، فقد تحولت الوكالة تدريجياً إلى لاعب أساسي في أواخر 2002، وهي تخطط لعراق ما بعد الحرب.

«7»: العراق: تدمير وخصخصة جهاز الدولة!

لقد مهّدت فترة الحصار الغربي للعراق الطريق للغزو الأمريكي العسكري، والغزو الاقتصادي الذي استند فعلياً على إضعاف دور الدولة وإنعاش القطاع الخاص، لتسلم مهام اقتصادية متعددة، برزت بداية على شكل توزيع المواد الغذائية في برنامج النفط مقابل الغذاء، ولاحقاً اتضح الدور الأمريكي في تدمير جهاز الدولة العراقي والسيطرة على أهم مفاصل إعادة الإعمار، عبر الشركات والمؤسسات الأمريكية، والتي هيمنت على قطاع النفط أهم قطاع اقتصادي عراقي.

ستتناول المادة الحالية محدداً أساسياً حكم تجربة إعادة الإعمار العراقية نتيجة للمسار الذي فرضه الغزو الأمريكي، وما قبله، وهو: تدمير جهاز الدولة العراقي بشقيه المدني–الاقتصادي والعسكري.

نسف جهاز الدولة العسكري

أصدر بول بريمر مندوب الرئاسة الأمريكية للعراق، والذّي كُلف بقيادة ماسمي «سلطة الإئتلاف المؤقتة «CPA»» وهي سلطات حكم الاحتلال الأمريكي للعراق، ثلاثة أوامر ذات أبعاد استراتيجية قاتلة للدولة والشعب العراقي:

الأمر الأول: أسس سلطة الإئتلاف المؤقتة كسلطة احتلال.

الأمر الثاني: حظر اشتراك أعضاء حزب البعث الحاكم في الخدمة المدنية.

الأمر الثالث: حل قوات العراق العسكرية وقوات الأمن الأخرى.

بموجب أمر حل الكيانات ألغى بريمر سبع مؤسسات هي أعمدة جهاز الدولة العراقي: وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، مديرية الاستخبارات العراقية، مكتب الأمن القومي، وتم رمي كل عضو في الجيش العراقي وقوات الأمن أي حوالي 500 ألف شخص فوراً خارج العمل ودون تعويضات، وهو أمر كان مستهجناً على المستوى الشعبي رغم كل ماحدث.

الهيمنة على أموال النفط والغاز

لاحقاً أحكم بريمر سيطرته على الأموال العراقية التي جاءت من ثلاث مصادر ، وهي الأموال المكتسبة والمودعة في حسابات مجمدة في المصارف الأمريكية، والأموال المصادرة التي استعادتها سلطة الاحتلال في العراق، وعائدات النفط والغاز العائدة من برنامج الامم المتحدة «النفط مقابل الغذاء»، وأنفقت سلطات الاحتلال المؤقتة حوالي 20 مليار دولار من هذه الأموال حتى حلول نهاية ولايتها التي دامت 14 شهراً !

وفي أيار 2003 صادق مجلس الأمن على قرار إنشاء صندوق تنمية العراق «DFI» كحافظ لعائدات النفط والغاز العراقية، حيث طالب القرار بإيداع 95% من تلك الأموال في حساب الصندوق في بنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي.

نسف جهاز الدولة المدني والاقتصادي

كانت شركات العراق التي تملكها الدولة، البالغ عددها 192، «المصدر الوحيد للمرافق الأساسية العامة والمؤمّن الأساسي لعدد كبير من السلع والخدمات العامة والمنتجات الاستهلاكية والصناعية»، وكانت تشمل 90 % من قدرة البلاد الصناعية، حيث كانت إحدى عشرة وزارة تشرف على مختلف الشركات التي تملكها الدولة، والتي كانت توظف ما يُقدر بـ 500 ألف إنسان، أي « قرابة ثمن القوة العاملة في البلاد».

وبعد احتلال العراق في آذار 2003، أقفلت معظم الشركات التي تملكها الدولة بسبب أعمال السلب والنهب، وتركت ثلاثة حروب وعَقد واحد من العقوبات الدولية هذه الشركات «برساميل منقوصة إلى حدٍ خطير، وبافتقار إلى الأصول، وبمعدات متهالكة، وبدون فعالية، مُثقلة بتكاليف إنتاج باهظة، كما كانت قد أصبحت بسبب السلب والنهب، في حالة من التدهور المادي».

«الإصلاحات» الهيكلية لعنة صندوق النقد!

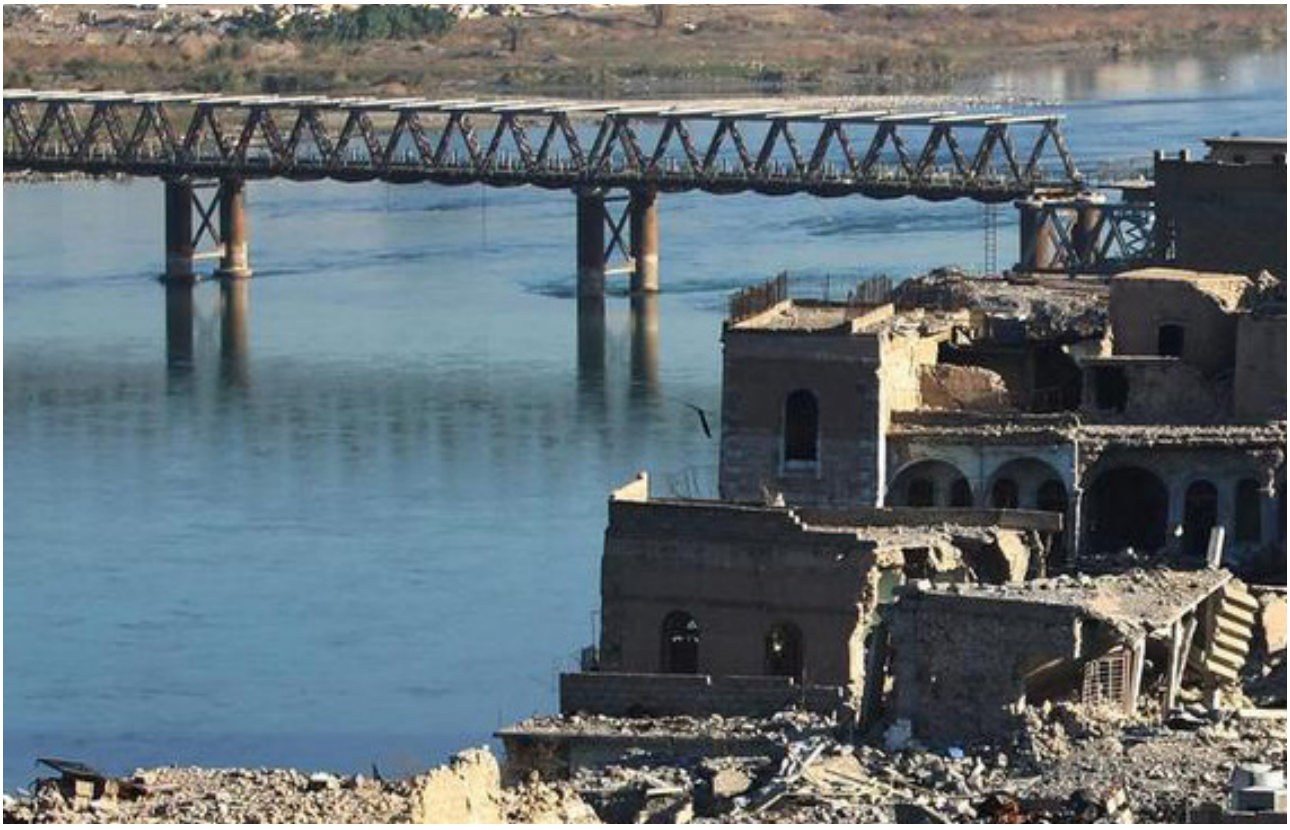

أشرف بيتر ماكفرسون، مدير السياسة الاقتصادية في سلطة الاحتلال على تطبيق ما سُمي بـ«إصلاحات لأجل فتح اقتصاد العراق للسوق الحرة»، والتي ليست إلا إجراءات الإصلاح والتكييف الهيكلي التي تفرضها المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي يتربع على رأسها برامج الخصخصة وبيع القطاع العام.

لم يختلف أحدٌ من أركان سلطة الاحتلال بمن فيهم من شاركو فيها من عراقيين على هذه الإجراءات، لكن الخلافات دارت على مدى سرعة تطبيقها، إلا أنها حسمت سريعاً لصالح رؤية ماكفرسون الذي كان يرى أنه «كلما كانت الإصلاحات مبكرة، كلما كان حصول النمو الاقتصادي أسرع». وصبت جهود ماكفرسون

وفريقه الاقتصادي على الشركات التي تملكها الدولة والنظام المصرفي للبلاد.

ورغم أن بعض كبار مستشاري سلطة الاحتلال المؤقتة، أصرّوا على الحصول فوراً على مزيد من الأموال المخصصة لهذه الشركات، التي رأوا أنها حيوية بالنسبة للاقتصاد العراقي، إلا أن ماكفرسون الذي كان يرى في هذه الشركات بقايا من «اقتصاد صدام» القائم على الدولة، رفض إنفاق أموال إضافية عليها، وطالب ماكفرسون الإثبات بأن دعم هذه الشركات سوف يُحَفّز الاقتصاد وسوف يخلق، مع الوقت، شركات قابلة للحياة.

أما بالنسبة للحسابات المصرفية للشركات التي تملكها الدولة، فقد اتخذ ماكفرسون قراراً مثيراً للجدل في تموز/يوليو، أي عندما بدأ أكبر مصرفين حكوميين فتح فروع لهما، وهو تجميد كافة حسابات الإيداع لتلك الشركات في هذين المصرفين .منع هذا القرار الشركات بمفردها من السحب من هذه الحسابات لشراء المواد، وإجراء التحسينات الرأسمالية اللازمة، أو دفع الديون.

نخب الاحتلال تنحاز للخصخصة

ورأى ماكفرسون وبموافقة من بريمر «أن العديد من الشركات التي تملكها الدولة لن تستطيع الاستمرار دون مساعدات مالية هائلة»، وأنه يريد فقط تمويل «تلك التي يمكن أن تستخدم أموال سلطة «الائتلاف» المؤقتة بصورة عملية».

ويلخص موقف علي بابان وزير التخطيط في الحكومة العراقية في 2006 موقف النخب العراقية المؤيدة للخصخصة، تحت ذرائع شتى بالقول: «الفساد مرض مستشر ومرتبط بالعديد من أوجة الحكومة كما في المجتمع وقد أصبح الآن ظاهرة اجتماعية منتشرة من أدنى المراتب والطبقات، وحتى أعلى المراكز في الحكومة.... لهذا السبب لا نرى علاجا سوى بالخصخصة»!

أصوات معترضة!

ألحّ تيموثي كارني، المستشار الأول لسلطة الائتلاف المؤقتة لدى وزارة الصناعة والمعادن، والذي أشرف على عدد من الشركات التي تملكها الدولة، على أنه يجب أن يكون للعراقيين دور في هذا القرار الاقتصادي الهام، ففي مذكرة بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2007 أرسلها إلى ماكفرسون، حذّر كارني من أن السياسة المقترحة بالنسبة للشركات التي تملكها الدولة "تُعرض أصول الشعب العراق لملخاطر،

واعتُمدت دون مشاركة عراقية كافية».

كما انتقد د. سامي العراجي، المهندس الميكانيكي المتدرب في أمريكا الذي كان يعمل لدى وزارة الصناعة والمعادن، السياسة التي اعتمدت حيال الشركات التي تملكها الدولة لأنه كان يعتقد أن هذه الشركات «كانت قادرة على دعم أعمال إعادة الإعمار في قطاعات الكهرباء والنفط والصحة والمياه والمجاري الصحية».

«8»: العراق: فضيحة فساد تاريخية برعاية أمريكية

منذ أيام قليلة فقط سربت بعض وسائل الإعلام عن مصادر أمريكية أن ثروة المسؤولين العراقيين في مرحلة إعادة الإعمار بلغت حوالي 700 مليار دولار، فيما تحدثت تقارير عن نهب وفساد بلغ حوالي 1000 مليار دولار خلال العقد الفائت المرافق لمرحلة الغزو الأمريكي، وبغض النظر عن الغايات السياسية لهذه التسريبات في هذه اللحظة من تاريخ العراق، إلا أن ذلك دليلاً دامغاً على ضخامة مستويات الفساد في عملية إعادة الاعمار التي أشرفت على كل تفاصيلها الولايات المتحدة، وهو ما سنسلط الضوء عليه في آخر مقالاتنا عن التجربة العراقية.

فاقت عملية إعادة إعمار العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 كل التصورات، حيث كلفت الحرب800 مليار دولار، وفق تقرير المفتش العام الأمريكي المتخصص في إعادة إعمار العراق «ستيورات بوين» في تقريره عام 2013، منها 220 مليار دولار مخصصة لإعادة الإعمار من جهات مختلفة، وهي تكلفة تاريخية تفوق حجم الكلفة التي شهدتها ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

التعهدات الأمريكية!

الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق حددت مجموعة من المهام اللازمة لإعادة الإعمار بالاستناد لرؤيا «مستقبل» العراق ما بعد الصراع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي ادعت أنها ستعمل على إعادة المرافق والخدمات العراقية إلى مستوى محسن كما كان قبل الغزو، وحددت سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولت مهمة إعادة الإعمار خلال الفترة 2003–2004 العمل على توفير الظروف لقيام حكومة عراقية حرة ديمقراطية ونصت الوثيقة على خمسة أسس جوهرية على سلطة الائتلاف أن توفرها لدعم العراق خلال تحوله الديمقراطي: الأمن –الخدمات الأساسية –المجتمع المدني – الاقتصاد – الاتصالات الاستراتيجية.

وعملت سلطة الائتلاف على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية «صندوق النقد والبنك الدولي» الذي تضمن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي: العمل على الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق – هيكلة مؤسسات القطاع العام – تفعيل وتطوير النظام المصرفي – تعزيز القطاع الخاص.

الأموال المنفقة على إعادة إعمار العراق

بين عامي 2003–2012 بلغ حجم الأموال المتراكمة لإعادة إعمار العراق حوالي 220 مليار دولار على الشكل التالي:

- 145،81 مليار دولار من الأموال العراقية في صندوق تنمية العراق وتشكل 66% من المبلغ الكلي .
- 60،64 مليار دولار تمويل الولايات المتحدة ويشكل 28% من المجموع الكلي.
- 13،75 مليار دولار التزامات ومساعدات وقروض دولية من غير الولايات المتحدة.

أُودع حوالي 20 مليار دولار، ومعظمها من مبيعات النفط، في صندوق تنمية العراق ابتداءً من أيار/مايو 2003، وحتى انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران/يونيو 2004عادلت موجودات صندوق تنمية العراق تقريباً مجموع تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني الموضوعين من الولايات المتحدة، واستعملت سلطة الائتلاف المؤقتة معظم موجودات صندوق تنمية العراق لتمويل الموازنة القومية العراقية Kالتي ساندت بصورة رئيسية أعمال الوزارات، وذهب جزء

أصغر من أموال صندوق تنمية العراق، وقيمته 7 مليارات، لتمويل جهود إغاثة وإعادة إعمار صادقت عليها سلطة الائتلاف المؤقتة.

بريمر رفض الرقابة فغابت المليارات

وفقاً للتقرير النهائي الذي أعده المفتش العام الأمريكي في عام 2013، فإن سلطة الائتلاف الحاكم للعراق ما بعد الإحتلال المؤقتة: «لم تمارس رقابة ملائمة على أموال صندوق تنمية العراق المستعملة لدعم الوزارات القومية العراقية، أو مشاريع إعادة الإعمار، وأن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تطبق أساليب الرقابة الإدارية والمالية والتعاقدية على ما يقرب من 8.8 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق». كما وجد المفتش العام أنه لم يوجد »أي إثبات على أن الأموال استعملت للأغراض التي نص عليها القرار رقم 1483 الصادر عن مجلس الأمن الدولي». ووجد المفتش العام أن: »عدم الكفاءة الشديدة والإدارة الضعيفة أثقلت كاهل إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة في إدارة الموازنة القومية العراقية والإشراف على الأموال العراقية».

ووفقا للتقرير فقد قال المراقب المالي في البنتاغون، دوف زاخيم، أن بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق: «عارض إنشاء الهيئة الدولية لمدة طويلة» لأنه «لم يرغب في أن تقوم فئات من المدققين الدوليين والجهات الاستشارية والرقابية للعراق بالتدقيق بأعماله».

ويوضح التقرير أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تعين شركة لتدقيق المبالغ التي استعملتها من أموال صندوق تنمية العراق إلا في أواخر 2004 حيث بدأت عملية التدقيق هذه بعد أن وقعّت سلطة الائتلاف المؤقتة العقد في 5 نيسان/ أبريل 2004 مع شركة كي بي أم جي KPMG أي بعد حوالي سنة تقريباً من إنشاء صندوق تنمية العراق وقبل أقل من ثلاثة أشهر من انتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة.

يبين التقرير النهائي للمفتش ستيورات أنه في عام 2003 تم تخصيص 18.4 مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق واشترط الكونغرس أن تكون هناك تقارير ربعية حول استخدام الأموال ولكن في

عام 2012 لم يوجد أي مصدر موثق كامل يظهر المعلومات والبيانات عما أنجزته أموال إعادة الإعمار الأمريكية، وبالتالي ستبقى القصة الكاملة عن استخدام المليارات من الدولات غير كاملة. وعلى سبيل المثال فقد توصل التقرير إلى أن 15% من التزامات صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق لم تمثل في قواعد البيانات وهي «بيانات مفقودة» وتبلغ قيمة هذه الأموال حوالي 3 مليار دولار.

قطاع النفط 6 مليارات سنوياً بالحد الأدنى

وفقاً للدراسة المعنونة «الاحتلال والفساد..دراسة حالة العراق» للباحث نبيل جعفر عبد الرضا فإن: «الحكومة الأمريكية لم تستخدم إدارة سليمة في التعامل مع الموارد العراقية وأهمها النفط، فعملت على سبيل المثال على إنهاء خدمات شركة سيبولت الهولندية التي كانت مكلفة من الأمم المتحدة بمراقبة تصدير النفط أثناء برنامج النفط مقابل الغذاء، بحجة أن كلفتها عالية على الرغم من أنها لم تتجاوز 3 مليون دولار»، وأن هذه الأموال لا تمثل شيئاً مقابل المليارات من الدولارات التي يخسرها العراق بسبب غياب القياس المتري «أجهزة قياس تدفق النفط» التي تقيس استخراج النفط. حيث يخسر العراق ما بين 200–500 ألف برميل يومياً بسبب غياب عدادات القياس وهذا يكلف الاقتصاد العراقي خسائر مالية تقدر بـ 6 مليار دولار سنوياً، ويؤكد ذلك المفتش العام لوزارة النفط حيث جاء في تقرير المفتش العام في وزارة النفط العراقية عام 2011: «بعدم دقة القياس بسبب استخدام أجهزة قياس وضبط قديمة» ويبين التقرير تضخيم كلف العقود من قبل الشركات العالمية التي تعمل على تطوير حقول النفط ومنها العقد الذي أعطي لشركة هالبيرتون الأمريكية بمبلغ 7 مليار دولار، لإعادة بناء تجهيزات لصناعة النفط العراقية قبل أن تدخل القوات الأمريكية أرض العراق .

خلاصة

لقد حذرت منظمة الشفافية الدولية من خلال تقاريرها من أن عملية إعادة الإعمار في العراق قد تتحول إلى أكبر فضيحة فساد في التاريخ، وبغض النظر عن هذا التوصيف الذي هو أقل من مستوى تلك الجريمة التي كان الأمريكي أحد أسبابها، فإن تجربة إعاد الإعمار العراقية تحمل دروساً كبرى:

1. لقد كان دور الحصار الدولي حاسماً في هتك مفاصل الاقتصاد العراقي وبناه التحتية واستشراء الفساد تدريجياً.

2. إن الدمار الذي جلبه الغزو والمتمثل بانهيار جهاز الدولة بشقيه المدني والعسكري، يفضي إلى وضع الاقتصاد ومرحلة إعادة الإعمار تحت الوصاية الدولية بأشكال مختلفة، وهو إحدى أشكال تكييف الاقتصاد وفق متطلبات المنظمات الدولية.

3. تعد المنظمات الدولية، والتي جسدتها منظمة التنمية الأمريكية USAID في الحالة العراقية، المنفذ الفعلي للوصاية الدولية والتي قد تأخذ أشكالاً أخرى في حالات مغايرة.

4. إن النخب السياسية المرتبطة بعملية الاحتلال وما بعدها ليست إلا جزءاً من الأدوات الأمريكية لإفساد العراق، وكان يبنغي التخلص منها، وما فضحها الأخير من مصادر أمريكية بحجم ثرواتها إلا تضليلاً أمريكياً عن أسباب نشوء هذه الظاهرة المتمثلة بالاحتلال وما سبقه.

5- إن مستويات الفساد التاريخي التي بلغتها الحالة العراقية هي جريمة بحق الإنسانية والشعب العراقي، وهي نتيجة موضوعية لتلك الظروف التي سبقتها من احتلال وتدمير ممنهج للعراق. فعن أية رقابة يتم الحديث في ظل تدمير كل مقومات وجود المؤسسات العراقية الوطنية؟!

«9»: التجربة اللبنانية: الرياح الدولية تفرض شروطها!

تستمر قاسيون في الإضاءة على أبرز تجارب عمليات إعادة الإعمار في دول شتى، وذلك للاستفادة من تلك التجارب التاريخية في صياغة محددات خاصة بتجربة إعادة الأعمار السورية اللاحقة. وفي هذا العدد سنتوقف عند تجربة إعادة الإعمار اللبنانية التي سنناقشها على حلقتين على الأقل، وسنركز في الأولى على فكرة غاية بالأهمية، وهي الاتجاه السائد في الاقتصاد الدولي الذي تمت فيه هذه العملية. وستعتمد قاسيون في قراءتها على أربعة مراجع رئيسية[1].

الحرب مهدت لليبرالية الجديدة

قبل الحديث عن الظروف الدولية التي أثرت بشكل حاسم على مضمون عملية إعادة الإعمار اللبنانية،

1 – كتاب الأستاذ جورج قرم «الإعمار والمصلحة العامة في اقتصاد ما بعد الحرب وسياساته» المنشور في عام 1996..

– كتاب مغارة الإعمار بالحقائق والأرقام «محمد ابراهيم شمس الدين»، المنشور في عام 1999.

– مسح إعادة الإعمار: الاقتصاد السياسي للفساد لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان، للباحث خليل جبارة عن جمعية الشفافية اللبنانية عام 2007.

– ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس الإنماء والإعمار، المهندس نبيل الجسر.

ينبغي توضيح ما آلت إليه الحرب اللبنانية من أوضاع اقتصادية، تشكل عوامل ذاتية للقبول بالاتجاهات الدولية السائدة في تلك الفترة، حيث أنهت الحرب أي احتمال لمقومات نماذج التنمية الوطنية البديلة عن النموذج «النيوليبرالي» الذي وسم تجربة الإعمار اللبنانية. ويلخص الاقتصادي اللبناني جورج قرم أهم نتائج الحرب اللبنانية على الصعيد الاقتصادي –الاجتماعي والسياسي في لبنان بالتالي:

- ظهور حالات مذهلة من التفاوت في الثروات والمداخيل تشبه الروايات.

- إضعاف وتهميش الدولة والاختلاط شبه المطلق بين المصالح الفردية وإدارة أجهزة الدولة.

- إنهيار آليات اقتصاد السوق وزوال فوائد المنافسة الحرة، بالرغم من كثرة الكلام عن مزايا المبادرة الفردية والنظام الاقتصادي الحر.

- اقتصار هم الناس اليومي في هذه الظروف على البحث عن لقمة العيش في حالة الفقر، وعلى البحث عن مزيد من الاستهلاك البذخي في حالة الغنى....

قد يجادل البعض أن الاتجاهات الاقتصادية المستندة إلى الليبرالية الجديدة ليست إلا تطوراً طبيعياً أملته اتجاهات النمو الاقتصادي العالمية الضرورية في تلك الفترة، ووفقاً لهذا الرأي فإن الليبرالية الجديدة هي «جملة الأفكار التي أنقذت الاقتصاد العالمي من أزمته في آخر السبعينات بعد أزمة الركود التضخمي، التي أسست لها الطروحات الكينزية المطبقة منذ خمسينيات القرن الماضي». إلا أن الدكتور قرم لم ير في الليبرالية الجديدة إلا أحد عناصر الفوضى على المستوى الدولي أيضاً، ووفقاً له، فإن السمات التي كرستها الحرب في الاقتصاد اللبناني ليست إلا «صورة كاريكاتورية عن مكونات الفوضى الدولية الجديدة».

عوامل الفوضى الدولية

لقد جاءت عملية إعادة الإعمار في لبنان في ظل هيمنة ما أسماها الدكتور قرم بـ «الفوضى الدولية» والتي خلص إلى أن أهم عواملها:

- تكوين فئة من الأثرياء الجدد على المستوى العالمي:

تقدر ثروتها في السبعينيات بـ 1500 – 2000 مليار دولار وهو ما يعادل الدخل الوطني الأمريكي

في حينه. وفقاً لقرم، فإن هذه الفئة ذات الثقل الدولي تكونت في ظرف سنين معدودة وتجمعت لديها الثروة في إطار علاقات شخصية مع كبار رجال السياسة في العالم، وذلك في ميادين مختلفة لا علاقة لها بالانتاج والاختراع العلمي أو الصناعي نذكر منها بشكل خاص:

– تجارة المخدرات والسلاح

– اقتطاع حصة ضخمة من الريع النفطي أو ريع المواد الأولية في حقبة السبعينات، «على سبيل المثال الدور الذي لعبته عائدات النفط الخليجي في القضايا السياسية المختلفة».

– تفشي الفساد والرشوة في التعامل بين القطاع الخاص والقطاع العام.

– عمليات تهريب العملة والبضائع.

– عمليات المضاربة على العملات في أسواق القطع العالمية والمحلية، خاصة في ظروف تعميم نظام القطع العائم وتحرير القطع «مثال جورج سورس».

– عمليات التهرب من الضريبة حتى في الدول الصناعية الكبرى، وإيداع المال في الفراديس الضريبية التي أنشأها النظام الرأسمالي نفسه.

وحسب قرم فإن هذه الفئات، والتي يعود أكثر من 500 مليار دولار منها لرجال أعمال عرب جدد، أصبحت تمول نشاط الأحزاب السياسية الكبرى حتى في الدول المتقدمة، ولعبت دوراً بارزاً في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة، بتمويلها حركات يمينية متطرفة في أمريكا اللاتينية، وحركات دينية «مسيحية» في أوروبا الشرقية، ثم الحركات «الإسلامية» في إطار كبح النفوذ السوفييتي.

- الرأسمالية المالية المنتصرة:

هي العامل الجديد الثاني الذي ترتكز عليه الفوضى الدولية. وحسب وصف قرم، فهذه الرأسمالية المالية هي «تحالف بين كبرى الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف العالمية وفئة رجال الأعمال الجدد المذكورة آنفاً»، وأن هذا التحالف يسعى لاحتكار الاقتصاد العالمي خاصة في مجال الصناعات الحديثة مثل الإلكترونيات السمعية–البصرية، على حد تعبيره.

- العقيدة الليبرالية الجديدة:

وهي التي طالبت بتهميش دور الدولة في الاقتصاد، وترك الأسواق حرة بشكل مطلق، على أن يتدخل المصرف المركزي وحده للتأثير في تطور الكتلة النقدية، عن طريق تغيرات سعر الفائدة، كما تطالب بخفض الضرائب المباشرة تشجيعاً للتراكم الرأسمالي، وإلغاء الحد الأدنى للأجور وتخفيض الحمايات الاجتماعية والصناعية.

- التخبط السياسي الذي رافق التخبط الاقتصادي:

من أهم مظاهر هذا التخبط هي المفارقة في تصرف الدول الرأسمالية الكبرى التي تشجع تقوية التكتلات السياسية والاقتصادية مثل منطقة التبادل الحر «NAFIA» في أمريكا والاتحاد الأوربي، والتشجيع على تفتيت الكيانات السياسية في مناطق أخرى، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

- تمادي الدول «الديمقراطية» الكبرى في التحليل الديني والعرقي للأحداث العالمية.

يتم تصوير الصراع على أنه نزاعات محض داخلية، بين مذاهب أو قبائل أو أعراق، تتقاتل فيما بينها بشكل فطري، ولا يمكن أن تتعايش أو تحسن أساليب الحياة الديمقراطية، وفق الإدعاء السائد!.

الفوضى الدولية في لبنان

إن انعكاس عوامل الفوضى الدولية الجديدة على عملية إعادة إعمار لبنان، صبغ سياسات الإعمار اللبنانية بالصيغة الدولية الجديدة، القائمة على المنهج الليبرالي الجديد، حيث مهدت نتائج الحرب الأهلية الفوضوية البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتقبل هذه السياسات، وجعلت منها النموذج الوحيد القابل للتطبيق في لبنان، ويكثف الأستاذ جورج قرم مشاكل التصور اللبناني لإعادة الإعمار بالتالي:

- إن هذا التصور تصور إعماري وليس تصور إنمائي.
- لقد حصر التصور الإعماري بالبنية المادية، واستبعدت منه الحاجات الاجتماعية والإنسانية والتربوية.
- أتت بعد ذلك الخطة الإعمارية لتؤكد مركزية دور الوسط التجاري لمدينة بيروت.
- كثر الكلام أيضاً عن ضرورة القيام بتخصيص المرافق الرئيسية في البلاد، لتقليص دور الدولة ودور القطاع العام في البنية الاقتصادية، كما بدأت السلطات العمل بأسلوب الـBOT في مجال الهاتف الخليوي.
- تم خفض الضرائب المباشرة جذرياً، فأعفيت مثلاً شركة سوليدير من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات.

خلاصة أولية

إن هذه السمات التي تميز السياسة الإعمارية في لبنان، يراها الدكتور قرم «نتاج الأجواء الاقتصادية الدولية التي ذكرتها سابقاً، وهي بالتالي مطابقة لعقلية الليبرالية الجديدة ونماذجها وآلياتها». وعلى ذلك وضع الدكتور قرم محدداً أساسياً مؤثراً على تجربة إعادة الإعمار اللبنانية، وهو: التوجهات الاقتصادية الدولية، حيث فرضت هذه التوجهات بالإضافة إلى نتائج فوضى الحرب، على الاقتصاد اللبناني تصورات إعمارية «نيوليبرالية» كانت قاصرة على أن تكون تصورات إنمائية، ما أوصل الحكومة اللبنانية في نهاية المطاف إلى مقايضة وتأجير وبيع أراضي الدولة، بعد أن نُهب المال العام المخصص لمشاريع إعادة الإعمار، والتي سنوضحها في الحلقة القادمة.

«10» لبنان: بين الإعمار والتنمية.. مصلحة من؟!

لقد أوضحنا في العدد 727، فكرة أثر الاتجاه الدولي السائد في المجال الاقتصادي وحتى السياسي على عملية إعمار لبنان، حيث اتسم الوضع الدولي بالفوضى التي رسخها الاتجاه النيولبيرالي في الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس مباشرة على تجربة إعادة إعمار لبنان، والتي ستوضحها مقالة اليوم.

وإذ يؤكد جورج قرم أن «السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم علناً أو ضمناً، الأجواء الدولية والإقليمية الاقتصادية والمالية السائدة والمهيمنة»[1]، والتي تتأثر بها البلدان صغيرة الحجم أكثر من سواها، وفقاً لقرم.

وقد وسم قرم سياسات إعادة الاعمار تلك بسمات عامة مشتقة من الأجواء السائدة دولياً التي لخصناها في العدد الماضي بعدة نقاط عامة جوهرها أن ذلك النموذج هو إعماري وليس إنمائياً، خفض الضرائب على الشركات وعزز سطوتها على حساب إيرادات الدولة ودورها، فقُلص دور القطاع العام بعد استثماره من القطاع الخاص وفق نظام الـ BOT، وكُرس لبنان كمركز تجاري وخدمي ومصرفي وفقط[2].

1- الإعمار والمصلحة العامة جورج قرم، ص81.

2- المرجع السابق نفسه ص83

رهان الاستقرار الغائب

بالإضافة إلى تلك السمات المتأتية من التأثر بالظرف الدولي وضع جورج قرم جملة من التحفظات على سياسات إعادة الإعمار انتقد فيها رهانات الخطة الإعمارية التي لم تراعِ ظروف لبنان الخاصة وهي على الشكل التالي[1]:

1. الرهان على عودة السلام للمنطقة وبالتالي على إمكانية استعادة لبنان لدوره التجاري الذي احتله سابقاً.

2. الرهان على أن النمو الاقتصادي الذي سيتحقق سيقضي على التبرّم الاجتماعي وحالات التهميش.

3. أن النتائج المالية ستكون إيجابية بناء على النجاح في الرهانين الأول والثاني، ما سيسمح بتأمين تمويل الخطط دون زيادة الدين العام الداخلي أو الخارجي.

ووفق المحور الأول أي الرهان على عودة السلام وانعكاسه على دور لبنان التجاري، فقد أوضح جورج قرم خطورة الاعتماد على سياسة «أحادية الجانب»، ما يعني ضرورة أن تأخذ كل الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية والدولية، والتنبؤ وفق كل الاحتمالات، فلربما تعاكس الخطة الظروف المتغيرة وغير المستقرة، وعليه يرى قرم ضرورة الوقوف عند تساؤل هام وهو: «ما ستؤول إليه السياسة الإعمارية الحالية في حال استمرار المنطقة في وضع غير مستقر[2]. ولا أدل على ذلك ربما إلا ما حصل في تمويل خطة إعادة الإعمار الأولى في عام 1990 المعتمدة على صندوق إعادة الإعمار، والذي تلاشى بسبب حرب الخليج الثانية إبان اجتياح العراق للكويت في العام ذاته[3].

البعد الاجتماعي المفقود!

بالنسبة للتحفظ الثاني الذي أبداه قرم حول «النمو الاقتصادي المفترض وانعكاساته الاجتماعية» في الخطة العشرية في مرحلة إعادة الإعمار، والذي كان عند 7% فقط، يرى قرم أن «السياسة الإعمارية لم تقم بحساب الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات

1- المرجع السابق نفسه ص86

2- المرجع السابق نفسه ص87

3- ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر، ص3

متتالية خلال سنوات الحرب»[1].

إن هذا الجانب السلبي في تلك السياسة يفتح على جانب آخر يتأتى منه غالباً وهو دور الدولة المطلوب، والذي قضت الأجواء النيوليبرالية السائدة في لبنان على أي احتمال لاستنهاضه، فالدور الاجتماعي يحتاج إلى حوامل مادية لا يمكن أن توجد إلا في الدولة التي كان من المفترض أن تمارس دوراً رعائياً وتنموياً قد يؤدي بالحد الأدنى إلى تشغيل فئات واسعة من المهمشين ما يحقق الحد الأدنى من الجانب الاجتماعي، إلا أن ذلك لم يكن موجوداً حتى في حده الأدنى.

ولنتبين ذلك، فيكفي أن نشير إلى أن معدلات الإنفاق الاستثماري العام[2] في الخطط الإعمارية بدأت بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992، ثم ذروتها بنسبة 9% في بين عامي 1994 و1998، ثم عادت لتنخفض إلى أقل من 3% منذ مطلع عام 2000، وهذه نسب متواضعة، لا ترقى إلى مستويات حل المعضلات المتراكمة إبان الحرب[3].

1- الإعمار والمصلحة العامة، جورج قرم، ص90

2- راجع الشكل رقم 2 الوارد في ورقة عمل المهندس نبيل الجسر ص7

3- ورقة عمل لنبيل الجسر ص2، حيث يرسم حاجات الوضع الراهن وفق ثلاثة محددات هي «عدم ملاءمة الخدمات العامة مع النمو والتوزع السكاني الجديدين، وتدهور الوضع بسبب الحرب، وتدهور الخدمات بسبب غياب الصيانة»، وباعتقادنا أنه حتى هذه المحددات ليست كافية، فماذا عن المشاكل الاجتماعية لما قبل الأزمة وما بعدها المتعلقة بانزياح مزيد من الثروة لأيدي الأغنياء وتراكم مزيد من الفقر والبطالة والمهمشين.

هيمنة قطاع الخدمات لمصلحة من؟!

يضاف إلى ذلك مشكلة جوهرية أخرى في المشاريع الاستثمارية الحكومية في لبنان فلم تكن المشكلة في حجمها من الناتج فقط، بل في طبيعة تلك الاستثمارات والتي تركز جلها تقريباً في القطاعات الخدمية الرئيسية، وبالتالي غاب عن الحكومة الدور الأساسي المنوط بها في مرحلة حاسمة، سواء في مجالات النمو الحقيقية كالزراعة والصناعة أو حتى في مجالات الصحة والتعليم، وباستعراض مجالات إنفاق تلك المشاريع المنفذة في الفترة بين 1992–2008 نجدها موزعة وفق الجدول[1]:

إن الميل الطبيعي لكل استثمار هو سعيه إلى الربح، وإن الميل الطبيعي في مراحل ما بعد الحروب يؤوب لتلك القطاعات الأكثر تدميراً، ولذلك كان من البديهي أن تدفع العديد من القوى المهيمنة للعمل على تعمير البنى التحتية المدمرة كقطاعات البنى التحتية والكهرباء، وأن تركز جل الاستثمارات الخاصة على المجالات التجارية والعقارية والمصرفية الرابحة تاريخياً في لبنان. ولكن ذلك هو جوهر الخطأ القاتل في تلك السياسية «الإعمارية لا الإنمائية»، فكان ينبغي التركيز على تلك القطاعات بمقدار ما تخدم عملية نمو الإنتاج وحل المهمات الاجتماعية الضرورية، لا أن تكون مهمات إعمار ما قد هدم هي الرئيسية. إن ذلك التغير الضروري في تلك اللحظة هو مسألة تناط بالحكومة وسياساتها التي غاب عن أجنداتها كل ذلك فرضخت للاتجاه السائد حينها.

خلاصة وخاتمة

لقد استعرضنا في هذه الحلقة أول تحفظين من تحفظات الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور جورج قرم مستندين إلى أبحاث أخرى، وسنعرج على توضيح ثالث التحفظات المتمثل بـ «تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية» في العدد القادم، مع توضيح دور الفساد والقوى الاقتصادية من أصحاب الرساميل والمستثمرين والسلطة السياسية الحاكمة في تكريس نموذج «إعماري» محدد.

أما فيما يمكن التعليق عليه في هذا العدد فهو أن ما خلصنا له يشير إلى أن ما عُمل عليه في لبنان هو إعمار المناطق المدمرة، وليس العمل على تنمية البلد وصياغة نموذج بديل قادر على حل المشكلات المتراكمة قبل الحرب وأثناءها واستشراف المستقبل المنظور، وبذلك فإن أقل ما يُقال عن هذه السياسة إنها قاصرة عن الإحاطة بكل التحديات وتنطلق من التركيز على الماضي لا أكثر.

1– الجدول مأخوذ كما هو وفق ورقة عمل المهندس نبيل الجسر ص14

لكن عيب هذه السياسة الجوهري هو ليس في أنها نموذج لـ«إعادة إعمار» وليس التنمية وحسب أو أنها تركز على الماضي لا على المستقبل والواقع الحالي، بل لأنها انطلقت من ضرورة تخديم شريحة محددة من المستثمرين هدفهم الربح السريع من الوضع القائم لا تغييره، وإهمال باقي الشرائح الفقيرة الأكثر تضرراً من الحرب والتي بات مستقبلها مجهولاً، وبالتالي كان من الطبيعي أن تركز مثل هذه السياسة في مشاريعها على خدمة الرساميل لا خدمة الشعب البسيط الذي تفاقمت مشاكله خلال 15 عاماً من الحرب الأهلية.

«11» التجربة اللبنانية: الاقتصاد السياسي لفساد ديمقراطية المكوّنات!

لقد أوضحنا في الحلقة السابقة في العدد «730» أن تجربة إعادة الإعمار اللبنانية عانت من قصور جدي في الرؤية ناتج عن التزام واضعيها بمصالح فئات اجتماعية محددة، من المستثمرين في القطاعات المصرفية والتجارة والخدمات العامة والعقارات، وعلى ذلك افترضت الخطة استقراراً أمنياً في المنطقة التي شهدت العديد من التوترات الأمنية والعسكرية، فاعتمدت بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي والتمويل الخارجي والقطاع الخاص عبر عقود الـ «BOT»، وأهملت دور الدولة.

كما افترضت الخطة أن النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً، والذي تأمن حكماً نتيجة إعادة إعمار ما دُمّر، كفيل باعطاء نتائج اجتماعية، وتحقيق نمو حقيقي طويل الأجل، وحل المشاكل الاجتماعية الأخرى الناتجة عن الحرب وما تلاها وماسبقها. وهذه الإشكالات في الرؤية كان قد صاغها الباحث اللبناني المعروف الدكتور جورج قرم[1]، والتي استعرضنا اثنين منها في الحلقة الماضية، وسنكمل اليوم بالتحفظ الثالث المتمثل بـ «مشكلة تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية»[2]، كما سنعرج على دور الفساد والقوى الاقتصادية من أصحاب الرساميل والمستثمرين والسلطة السياسية الحاكمة في تكريس نموذجٍ

1- الإعمار والمصلحة العامة جورج قرم، دار الجديد، 1996

2- الإعمار والمصلحة العامة، ص86

«إعماريٍّ» محدد يتوافق مع مصلحتها خلافاً لمصحلة الشعب اللبناني.

التمويل الخارجي..!

وحول فكرة تأمين التوازن المالي في خطة إعادة إعمار لبنان، أي تأمين التمويل الكافي والمستمر دون خلق مشاكل مالية ونقدية في موازنة الحكومة أو الدين العام أو تدهور قيمة الليرة اللبنانية، فقد كان من الواضح أن هذه العملية شابها مشاكل جمة، وتحديداً بسبب قيام الحكومة بتسهيلات للرساميل وتخفيض الضرائب عليها ما يعني تقليص إيراداتها المالية، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي لخطط إعادة الإعمار، ونتج عن ذلك مشاكل التضخم، أي ارتفاع الأسعار المستمر، في لبنان. وينتقد جورج قرم[1] السياسة المالية تلك بالقول: «تبدو لي المعادلة المالية شبه مستحيلة لتأمين مسار إعماري دون عقبات نقدية ومالية، ولا يمكن تفسير هذه المعادلة إلا اذا عدنا إلى التصور الأساسي الذي تستند إليه الخيارات الإعمارية، أي حصول «سلام» سريع وعودة الرساميل اللبنانية الهاربة خلال الحرب وقدوم رساميل عربية ودولية ضخمة للاستثمار».

لقد بلغ إجمالي التمويل الخارجي للخطط الاستثمارية حتى عام 2009، حوالي 9,6 مليار دولار، وهو ما يعادل حوالي 27% من الناتج الإجمالي اللبناني في ذلك العام. وإن أغلب هذه الأموال كانت قروضاً تستوجب السداد، وهي حوالي «6,8» مليار دولار، والباقي على شكل هبات، ويعود 90% من هذه الأموال لـ13 جهة أجنبية أبرزها: البنك الدولي، صندوق النقد العربي، البنك الأوروبي، الكويت، السعودية، والاتحاد الأوروبي[2].

الدولرة والتضخم

يضاف إلى مشكلة اعتماد الخطة على التمويل الخارجي من جهات أجنبية وقوع لبنان في مشكلة التضخم الناتجة عن مشكلتين وهما «الدولرة» و«الدين الداخلي». وبالنسبة للدولرة والتي تعني اعتماد الدولار كعملة رئيسة إلى جانب الليرة اللبنانية، ما أدى إلى مزيد من تدهور الليرة يقول قرم[3] إن: «المراقب الاقتصادي الموضوعي يقف حائراً أمام سياسة مساندة العملة الأجنبية ضد العملة المحلية في أوضاع

1- الإعمار والمصلحة العامة ص 93

2- ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر،ص18

3- الإعمار والمصلحة العامة ص61

مثل الأوضاع اللبنانية، حيث مصدر التضخم الأهم هو زيادة سعر السلع المستوردة».

أما بما يخص ارتفاع الدين العام الداخلي الناتج عن تراكم عجز الموازنة في سني الحرب، والذي عده قرم ثاني أبرز أسباب التضخم، والذي زاد رغم عدم زيادة النفقات الإعمارية والمشتريات الخارجية للدولة، بما يبرر هذا التصاعد، فإنه لم تتم معالجته جدياً، حيث كان يستدعي عدة إجراءات أبرزها الإسراع في توسيع المصادر الضريبية للحكومة وهو ما كان بطيئاً[1].

بالاختصار لقد كانت الخطة المبنية على الاتجاه النيوليبرالي معاكسة لضرورة زيادة الإنتاج الحقيقي في لبنان ما يحسن الموارد الداخلية للحكومة، ومن مصادر دخل حقيقية وليست تضخمية كما حدث، فأدى تمويل الخطة لخلق مشاكل في مختلف الاتجاهات.

أملاك الدولة.. الحلقة الأضعف!

يسهل تفسير ما حصل في تلك التجربة فيما لو نظرنا إلى ماتم العمل عليه في اقتصاد لبنان ليُقدم على أنه تحفة إعادة الإعمار في المنطقة، فمع ضرب المرتكزات الرئيسية للنمو الحقيقي في الدولة، وتأمين مصادر تمويل خارجية تستهدف نمطاً اقتصادياً محدداً، أي النيوليبرالية، بات لبنان مرتعاً للشركات العقارية والتي تشكلت نواتها الرئيسية من مصدرين الأول هو التمويل الخارجي والثاني من نهب المال العام بحجة ضرورات التمويل اللاحقة، فعمدت الحكومة بداية إلى تأجير أملاكها لتأمين التمويل لخطط الاستثمار، ويبين الباحث محمد إبراهيم شمس الدين هذه الفكرة بالقول: «بعد أن نهب المال العام في مشاريع إعادة الإعمار عمدت الحكومة إلى مقايضة وبيع وتأجير أراضي الدولة»، ويضيف شمس الدين أنه «في موازنة عام 1995 قدرت إيرادات بيع أملاك الدولة بـ 25 مليار ليرة، وبعد إنجاز قطع الحساب تبين أن المبلغ المحصل هو 293 مليون ليرة، وتبين بعد إحصاء مراسيم بيع أراضي

1- الإعمار والمصلحة العامة ص 62

الدولة في العام المذكور أن المبلغ هو 1031 مليون ليرة، فأين ذهب الفرق البالغ 738 مليون ليرة؟»[1]!.

جدلية دولة «الطائف» والفساد!

يربط الدكتور جورج قرم بين التركيبة الاجتماعية لاتفاق الطائف، الذي يوصف بأنه «تحالف بين رجال أعمال اغتنوا بسهولة في ظروف ريع النفط في الخليج، وبين جماعة الميلشيات الذين اغتنوا من عمليات الحرب»، وبين الحكومة اللاحقة المشرفة على إعادة الإعمار، التي «تكونت من رجال أعمال لهم مصالح في حقل المقاولات إما مباشرة أو عن طريق تمثيل الشركات» وفق وصف قرم[2]، والتي لا شك كانت مصالحها متوافقة إلى حد بعيد مع الاتجاه النيوليبرالي السائد دولياً وعلى ذلك سهلت عليها الأمور في لبنان.

ويتقاطع الدكتور قرم في هذه النتيجة مع الباحث محمد ابراهيم شمس الدين، والذي يؤكد أن: «المسؤولون تقاسموا الدولة، بتوظيفات وإمتيازات، فعمدوا إلى بدعة إنشاء الشركات العقارية للسيطرة على الأملاك العامة والخاصة بحجة تطويرها وتحسينها»[3]، ويعطي الباحث نموذجاً فاقعاً على هذه الحالة، هو شركة سوليدير، المملوكة لرئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، حيث سُن لها القانون رقم 117 عام 1991، وبذريعة إعادة إعمار الوسط التجاري لبيروت، وتعدد الملكيات انتزعت ملكية المواطنين، «المقدسة وفق الدستور اللبناني»، لمصلحة أفراد وشركة خاصة، حيث عوض أولئك المواطنون بسعر 1500 دولار للمتر، ثم باعت سوليدير المتر بـ 2500 دولار وقبل أي عملية إنشائية، وبعد ثماني سنوات انهار سعر المتر إلى 8 دولار[4]!

لقد أسهم اتفاق الطائف في عام 1990، الذي رسم ملامح وقف الحرب في لبنان، بإنشاء البنية السياسية الملائمة لهذا الفساد ولهذا النموذج الإعماري، ووفقاً لتقرير «الاقتصاد السياسي للفساد في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان» فقد أضفى الاتفاق طابعاً مؤسسياً على الطبيعة الطائفية للدولة اللبنانية، حيث كانت مرحلة ما بعد الحرب مرحلة دمج أمراء الحرب كونهم أصحاب السلطة الحقيقيين، وتم تشكيل حكومات «وحدة وطنية» مثلت دور سماسرة السلطة عملياً، وكثف النظام السياسي اللبناني لاحقا بالترويكا «الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان»، حيث عملت هذه الترويكا على مبدأ تقسيم الغنائم

1- مغارة الإعمار بالحقائق والأرقام، محمد ابراهيم شمس الدين بيروت 1999، ص94-97-98

2- الإعمار والمصلحة العامة ص118

3- مغارة الإعمار بالحقائق والأرقام ص 100

4- تقرير «الاقتصاد السياسي للفساد فترة ما بعد الحرب في لبنان» صادر عن مؤسسة الشفافية اللبنانية، ص 16-17-18

والامتيازات من موراد الدولة، وتعززت هذه الترويكا بعد انتخابات عام 1992 التي أفضت إلى برلمان يمثل تحالف أمراء الحرب مع رجال الأعمال، وأصبح الإجماع الوطني على هذه الترويكا أساس السلام والاستقرار، وأخذ أطراف الترويكا يوسعون نفوذهم عبر سياسات التوظيف العام وإغداق النفقات على توسيع نفوذهم في صفوف مواليهم، فأصبح الفساد جزءاً من هذه التكوينة لمنع انتصار طرف على طرف، وبالتالي صار استمرار الفساد والحفاظ عليه ركناً من أركان استقرار ذلك النظام[1].

من نتائج التجربة: السدس نُفذ فقط!

في عام 1992 كان الدين العام اللبناني 1,7 مليار دولار، وبعد نهاية حكومة الحريري في عام 1998 بلغ 21 مليار دولار، ومع ذلك لم تنعكس هذه الأموال على تحسين حال الشعب اللبناني وبناء اقتصاد قوي منتج يحميه من سطوة المال السياسي الخارجي أو الداخلي. كما أن هذه الأموال الضخمة لم تنعكس حتى على تنفيذ الخطط الاستثمارية المعدة لمشاريع إعادة الإعمار، ويوضح الجدول«12» ما تم تنفيذه من الخطط الاستثمارية العامة في لبنان منذ عام 1992، ويبين ما أقر منها وما نفذ.

يتبين من الجدول أدناه أن نصف البرامج التي جرى إعدادها قد عرضت على مجلس الوزراء، وأن ثلثها قد أقر، وأن سدسها قد جرى تنفيذه فقط!

البرنامج	مناقشة	إقرار	تنفيذ
برنامج «NERP» 1991	نعم	نعم	نعم
خطة 1993 «أفق العام 2000»	لا	لا	لا
الخطة الخماسية 2000–2004	نعم	نعم	لا
البرنامج الثلاثي 2001–2003	لا	لا	لا
البرنامج الثلاثي 2004–2006	نعم	لا	لا
برنامج 2006–2009	لا	لا	لا

1– الجدول مأخوذ من ورقة عمل المهندس نبيل الجسر ص7

خلاصة

لقد شلكت عملية إعادة الإعمار اللبنانية نموذجاً لتوافق النيوليبرالية الصاعدة دولياً في تلك الفترة مع بنية النظام الاقتصادي – السياسي في لبنان، حيث سمحت تلك السياسيات بغسل أموال أمراء الحرب، من فاسيدن سابقين وأثرياء جدد تكونوا خلال الحرب، باستثمارات تؤمن الربح السريع في قطاعات غير تنموية، شاركتها فيها قوى اقتصادية إقليمية ودولية، حولت الاقتصاد اللبناني لأحد أبرز بؤر غسيل الأموال في العالم.

كما أن النظام السياسي اللبناني الذي اعتمد «ديمقراطية المكونات الطائفية» شكل مظلة هامة لحماية تلك الأموال وشرعنتها وتنميتها، فتحول هذا النظام لاحقاً من متمول من الفساد إلى منتج وممول له، في حلقة مفرغة يتم فيها تنمية أرباح الطبقة الحاكمة في لبنان على حساب الشعب المنهوب، الذي انتفض مؤخراً على أبسط حقوقه وهي التخلص من نفاياته التي ترفض حكومته التخلص منها بحجج واهية ومستفزة!

«12»: تجربة كوسوفو... بين اللبرلة وصراع المؤسسات الدولية!

تستمر قاسيون في قراءة أبرز تجارب إعادة الإعمار التي سبق وأن طُبقت في دول مختلفة تعرضت لأزمات سياسية، وستتناول في هذا العدد تجربة إعادة إعمار كوسوفو وهي واحدة من جمهوريات البلقان التابعة لجمهورية يوغسلافيا سابقاً، حيث اندلعت فيها حرب أهلية في شباط عام 1998 وانتهت في حزيران 1999، غذتها الدول الغربية على أساس عرقي وطائفي، ثم تدخلت عسكرياً عبر حلف شمال الأطلسي «الناتو».

تسببت الحرب في كوسوفو بأزمة إنسانية خطيرة، هاجر على إثرها حوالي نصف سكانها المقدرون بـ 1,7 مليون عام 1998 إلى «ألبانيا» و«مقدونيا» و«مونتي نغرو» خلال سنة واحدة، بينما تشرد أكثر من نصف مليون شخص داخلياً وافتقروا للغذاء أو للملجأ، وفق تقييم الاتحاد الأوروبي في عام 1999، تشير التقديرات إلى أن 58% من المنازل تعرضت للتدمير جزئياً أو كلياً، وقُدّرت تكلفة إصلاح هذه المساكن وحدها بـ 1,2 مليار دولار في حينه.

مساعدات لا تنمية!

وفق التقييمات التي أجراها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في عام 1999 أن الاحتياجات التمويلية المقدرة لإعادة إعمار كوسوفو بلغت 2,3 مليار دولار على مدى 4–5 سنوات، وفي 15 أيلول 1999، أنشأ الاتحاد الأوروبي رسمياً وكالة لتعمير كوسوفو لإدارة برنامج إعادة الإعمار.

وخلال مؤتمرات المانحين في ذلك العام، تعهد المانحون بتقديم 1,5 مليار دولار لجهود إعادة الإعمار، وفي عام 2001 إنخفضت التعهدات إلى 593 مليون دولار، تقتصر مساهمة الولايات المتحدة فيها على 15% من المجموع المبالغ المتعهد بها، و80% منها للاتحاد الأوروبي.

على الرغم من أن التركيز الرئيسي للجهات المانحة كان على توفير التمويل على المدى القصير، ومعظمه على العمليات الإنسانية والمساعدات 1,4مليار دولار تم التعهد بها في مؤتمر المانحين عام 1999 منها كميات كبيرة قدرت بـ775مليون دولار تعهد بها لدعم «الحقوق المدنية» والإدارة والمساعدات العاجلة الأخرى أكثر من جهود إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل، والتراجع وعدم الوفاء بالتعهدات المالية، مما ساهم باستمرار حالة الصراع والأزمة التي عانى منها الإقليم وعدم نجاح عملية إعادة الإعمار.

المؤسسات الدولية وسياساتها!

إن أبرز مشكلتين واجهتا عملية إعادة إعمار كوسوفو هما التاليتين:

وضع إدارة البلد في مختلف المجالات تحت وصاية المؤسسات الدولية.

حيث أديرت كوسوفو من الاتحاد الأوربي «EU»، وحلف شمال الأطلسي «NATO»، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية «OSCE»، والأمم المتحدة «UN»، وسنتوقف في استعراض هذه المشكلة عند أهم خلاصات الباحث أويا درسن أوزكانكا «Oya Dursun–Ozkanca» من قسم العلوم السياسية في جامعة «إليزابيث تاون»، في بحثه بعنوان: «إعادة بناء كوسوفو: التعاون أم التنافس بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي؟، 2009»، وهو ما سنتوقف عنده في هذا العدد.

المشكلة الثانية وهي طبيعة السياسات التي حكمت عملية إعادة الإعمار. والتي مثلت مصلحة تلك المؤسسات التي دفعت بالاتجاه الليبرالي والخصخصة، وسنتوقف في استعراض هذه المشكلة عند بحث بعنوان «الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار من منظور نقدي نظري» للباحث «Michael Pugh»

ميخائيل بو منشور في المجلة العالمية لدراسات السلام عام 2005»، وهو ما سنناقشه في عدد لاحق.

أما المشكلة الثالثة، والتي نوقشت كثيراً في الملفات السابقة فهي دور المنظمات غير الحكومية «NGO's»، والتي زادت في كوسفو 65 منظمة غير حكومية محلية و5 منظمات غير حكومية دولية إلى ما يقرب من 2500 من المنظمات غير الحكومية المحلية و500 من المنظمات غير الحكومية الدولية، ولن نناقش دورها في هذا الملف توخياً لعدم التكرار فالنتيجة العامة هي ذاتها تقريباً المستنتجة من الأدوار السلبية لهذه المنظمات في التجارب الأخرى[1].

مؤسسات دولية أم للدول الراعية!

أدارت الأمم المتحدة إقليم كوسوفو وفق إستراتيجيتها العامة التي أطلق عليها اسم «UNMIK»، حيث فرضت الدستور والسياسات الاقتصادية وصولاً إلى الجوانب من الشؤون الانسانية كافة لبناء المؤسسات وإعادة الإعمار، وتتألف هيكلية «UNMIK»، على أساس أن تكون الإدارة المدنية بقيادة الأمم المتحدة، والمسائل الإنسانية بقيادة المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبناء المؤسسات بقيادة

1- المصدر: «إستراتيجية المنظمات الدولية لإعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب- نموذج إقليم كوسوفو، رسالة ماجستير من كلية العلوم السياسية للباحثة أمينة زغيب، جامعة الحاج خضر باتنة المنشورة عام 2011-2012».

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإعادة الإعمار الاقتصادي بقيادة الاتحاد الأوروبي، كما تؤمن القوات التي يقودها حلف شمال الأطلسي «قوات كوسوفو أو كيفور» الوجود الأمني الدولي.

أمام هذه البنية المؤسسية الغربية التي يخال المرء أن نتائج بناء كوسوفو ستكون قمة في الإتقان، ولكن ما حصل هو أمر آخر، وهو ما يوضحه البحث الذي استندنا عليه في قراءة تجربة كوسوفو، ورغم أن الباحث أوزكانكا استخدم في دراسته منطقاً نقدياً مخففاً لسلوك المنظمات الدولية، فحاول أن يصور لنا أن جوهر المشكلة هو سوء «تقسيم العمل بين المنظمات الدولية» الأربعة الرئيسية، والتي استلمت إدارة إقليم كوسوفو ودفعته لإعلان الاستقلال عن صربيا في عام 2008 ما شكل عاملاً آخر من عوامل التدهور السياسي والأمني والاقتصادي، إلا أن أبرز خلاصات بحث أوزكانكا كانت صادمة وهي ما يلي:

عندما يتم إدخال أطراف دولية متعددة لبناء السلام فإن العواقب غير المقصودة لذلك هي عدم كفاءة العمليات، وإزدواجية المهام.

إن إتخاذ القرارات محكوم بـ«اللعبة السياسية» ويتم عبر المساومة على الموازنة والكوادر وبشكل مجاهر وعلني، ناهيك عن بيروقراطية المنظمات الدولية، وإزدواجية وظائفها وأعمالها الميدانية.

إن هذه المنظمات الدولية تظل محكومة بالدول التي تمثلها فهم وكلاء لتلك الدول حيث تنفذ هذه المؤسسات سياساتها.

ينبغي على كل من الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون تعزيز التنسيق والتنظيم فيما بينها على أساس التكامل بين الوظائف وليس التداخل أو المنافسة.

ومع أن هذا المنطق النقدي الناعم هو جزء من العقلية العلمية الأوربية في معالجة ملفات شائكة كهذه، إلا أن الباحث خلص إلى عدة أفكار هامة توضح أن المشكلة ليست قضية «سوء تعاون» بمقدار ما هي صراع المصالح بين هذه المؤسسات، والقائم على صراع سياسي ومصلحي بين الدول التي تقف خلف تلك المؤسسات الدولية.

«13»: كوسوفو... «السلام الليبرالي» و«ديمقراطية» الناتو![1]

في عدد قاسيون رقم «734» الصادر بتاريخ 2016/1/31، تناول ملف إعادة إعمار سورية تجربة «إعادة إعمار كوسوفو» بعد حربها الأهلية التي اندلعت في شباط عام 1998 وانتهت في حزيران 1999، وغذتها الدول الغربية على أساس عرقي وطائفي، ثم تدخلت عسكرياً عبر حلف شمال الأطلسي «الناتو» حينها.

أضاءت المقالة في ذلك العدد على أبرز عناصر مشاكل تلك التجربة والتي تكثفت بمشكلتين رئيسيتين هما:

أولاً: وضع إدارة البلد في المجالات المختلفة تحت وصاية المؤسسات الدولية، والتي ركزنا عليها في

1- هوامش للمراجع:

أويا درسن أوزكانكا «Oya Dursun-Ozkanca» من قسم العلوم السياسية في جامعة «إليزابيث تاون»، في بحثه بعنوان: «إعادة بناء كوسوفو: التعاون أم التنافس بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي؟، 2009».

«Michael Pugh» مايكل بو، بحث بعنوان «الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار من منظور نقدي نظري» للباحث منشور في المجلة العالمية لدراسات السلام عام 2005».

أمينة زغيب، جامعة الحاج خضر باتنة، رسالة ماجستير من كلية العلوم السياسية للباحثة المنشورة عام 2011-2012، بعنوان «إستراتيجية لمنظمات الدولية لإعادة الإعمار لفترة مابعد الحرب- نموذج إقليم كوسوفو».

ذلك العدد.

ثانياً: طبيعة السياسات التي حكمت عملية إعادة الإعمار تلك التجربة التي قامت على السياسات الليبرالية والخصخصة، والتي سنبرزها في هذه المقالة.

ومن الجدير ذكره أننا ذكّرْنا بمشكلة ثالثة وسمت تجربة الإعمار في كوسوفو وهي المتعلقة بالدور السيء للمنظمات غير الحكومية «NGO's»، ولكننا لن نستعرضها كونها عولجت بشكل موسع في تجارب سابقة.

السلام الليبرالي!

في الحقيقة لا تنفصل مشكلة «وصاية المؤسسات الدولية» عن «طبيعة السياسات الليبرالية المطبقة»، فالسياسات المطبقة هي جزء من أدوات المنظمات الدولية في التحكم بعمليات «إعادة الإعمار» بشكل عام، ويرى الباحث «Michael Pugh»، مايكل بو، أن عمليات إعادة الإعمار في القرن العشرين قد جرى تطبيقها تحت مسمى «مشروع السلام الليبرالي».

ويقوم ذلك المشروع بشكل رئيسي على دفع المجتمعات التي مزقتها الحروب، إلى إقامة خط للتعاون العالمي نحو ما يعرف بـ «تحرير الأسواق»، فوفقاً لوجهة النظر التي تتبناها المؤسسات الدولية فإن «السلام الليبرالي يعزز التحول من الصراع والحرب إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو». ويضيف الباحث «مايكل بو» أن أبرز مقوّمات ذلك السلام هي: «الحد من دور الدولة وضغط الفضاء الجماعي والعام، والسعي من أجل الثراء الخاص، والاعتماد على الخصخصة وعلى الصادرات والاستثمارات الأجنبية لتحفيز النمو الاقتصادي»!

كانت كوسوفو نموذجاً لذلك «السلام» والذي لم يتحقق فعلياً، فعلى الرغم من مكانتها باعتبارها مقاطعة صربية، فقد حدد دستورها ومكانتها الدولية وسياستها الرسمية الاقتصادية من منطلق ما جاء به حلف الناتو وما أقرته الدول المساهمة في العملية الإعمارية، وذلك في مؤتمر رامبيوية في 1999/2/23، وهو ما يعني مصادرة حقها في صياغة وتبني سياسات اقتصادية خارجة عن رؤية الناتو أو رافضة لـ«مشروع السلام الليبرالي».

في ذلك المؤتمر أُعلن أن كوسوفو ستعمل وفق مبادئ «السوق الحرة» وهو الهدف الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من أهداف حلف شمال الأطلسي «NATO»، وهو ما طبق في ميثاق الاستقرار في منطقة البلقان،

والتي بدورها فرضت وعممّت فكرة «السوق الحرة» في أنحاء أوروبا الشرقية جميعها، وهو ما يتناقض مع مبادئ الاستقلال الوطني، كما يكشف زيف تصريحات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية التي ادعت ضرورة أن تحكم كوسوفو وفقاً لمبادئ الديمقراطية! وهذا ما أكده الباحث «مايكل بو» بالقول: «الهدف الأول لما بعد الحرب الذي سعى المجتمع الدولي والمنظمات الفاعلة في مجال إعادة الإعمار لتحقيقه هو حماية الشعب الكوسوفي عرقياً وثقافياً ودينياً ولغوياً، ولكن حلف شمال الأطلسي عمل على تقليص حقهم في اختيار المستقبل الاقتصادي»!

ديمقراطية الناتو!

طبعاً لم تطال الإملاءات الدولية الجانب الاقتصادي من سياسات حكومة كوسوفو الداخلية فقط، بل أيضاً شملت الجانب السياسي والذي فرض على الكوسوفيين سياسات بلادهم وبأعتى أشكال القمع، أي القوة العسكرية للناتو، مثلها مثل العراق ويوضح الباحث «مايكل بو» هذه النقطة بالقول: «بالإضافة إلى الدستور العراقي المؤقت، فإن أبرز مثال على التدخل الخارجي هو الذي حدث في كوسوفو، فعلى الرغم من مكانتها باعتبارها إقليماً صربياً في دولة صربيا والجبل الأسود، وعلى الرغم من التفاوت في درجات التنفيذ والآراء، شهد كلٌّ من العراق وكوسوفو إملاءات وخيارات مفروضة عسكرياً، حيث حددت وقررت الجهات الخارجية الفاعلة الإطار الدستوري لكوسوفو، ومكانتها الدولية وتنميتها الاقتصادية بشكل رسمي»!.

جوهر العملية شروط صندوق النقد!

لقد مثلت الشروط التالية أدناه مضامين عملية مشروع إعادة إعمار كوسوفو التي فرضتها المؤسسات الدولية، حيث اُشترط دعم المانحين لتقديم التمويل ولتعزيز النمو وفرص العمل تحقيق ما يلي:

- الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق الحر.
- تشجيع وتطوير مؤسسات القطاع الخاص، سواء التي تم إنشاؤها حديثاً أو الناشئة من الاقتصاد غير الرسمي.
- المساعدة في إعادة تشغيل الشركات المملوكة للقطاع العام القابلة للحياة، من خلال الخصخصة.

- قطع العلاقات الاقتصادية مع جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

إن النقاط السابقة ليست إلا جزءاً من وصفات المؤسسات الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي بوصفته الشهيرة «سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي»، والتي تمثل مصلحة الدول الإمبريالية في الهيمنة على مساحات أوسع، ومنع إنشاء أي نموذج تنموي بديل يحفظ حقوق وكرامة شعوب البلدان النامية، حيث تُفرض هذه السياسات على تلك الدول إما بالقوة العسكرية أو بالضغوطات الاقتصادية والسياسية، ولن تجد المؤسسات الدولية ظروفاً أفضل من دمار كوسوفو حتى تفرض وصفاتها سيئة الصيت.

أبرز النتائج

في عام 2001، عاش ما يقدر بـ 50% من السكان في فقر، و12% في فقر مدقع «USAID، 2001».

تباطأ النمو وارتفعت معدلات البطالة وهبطت القوة الشرائية في 2002–2003، ومع ذلك رحب صندوق النقد الدولي في فرض قيود على الإنفاق ونصح بفرض مزيد من الضوابط على الأجور والرعاية الاجتماعية والتوظيف في القطاع العام، «IMF، 2003».

وفي عام 2003 قدرت نسبة البطالة ما بين 49 و57 % «70% بين الذين تتراوح أعمارهم بين 16–24 سنة»، تم تسجيل حوالي 25% من القوى العاملة كباحثين عن عمل.

وحتى عام 2008 ظل معدل البطالة بحدود 55%، كما شهدت البلاد انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي، وصنف البنك الدولي كوسوفو دولة هشة، كما عادت الاحتجاجات وأحداث العنف للمشهد السياسي إثر مظاهرات ضد الحكومة في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009.

خلاصات تجربة إعمار كوسوفو

أولاً: كان من المتخيل، وفق العقل السائد، أن تكون تجربة إعادة إعمار كوسوفو تجربة مميزة كونها أديرت غربياً بالكامل ومن أبرز المؤسسات الدولية والغربية، حيث من المفرض أن يسعى الغرب إلى جعلها نموذجاً إعمارياً يحتذى به كونه أراد أن يكون إقليم كوسوفو صنيعته الكاملة بتفاصيله كافة من البنية السياسية إلى المؤسسية إلى الاقتصاد والعسكر.

ثانياً: إن ما خلصت إليه التجربة من نتائج اقتصادية مخيبة للآمال يشير بكل وضوح إلى أن فشل السياسات الغربية الليبرالية في عملية إعادة الأعمار تحديداً وعملية البناء الاقتصادي بشكل عام، سواء طُبّقت هذه السياسات في الدول البعيدة عن فضاء الغرب الاقتصادي أو في الدول القريبة كأوروبا الشرقية.

ثالثاً: إن وظيفة هذه السياسات خلق دول تابعة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وذلك لإعادة دمجها في التجمعات الاقتصادية الكبرى على أساس أنه دول طرفية وظيفتها الاستهلاك وحسب وليس الإنتاج الذي يتيح هامشاً أوسع للاستقلال الاقتصادي والسياسي.

رابعاً: إن المؤسسات الدولية التي تشرف على عمليات إعادة الإعمار تحمل سياسات الدول المانحة بالتحديد، كما أنها لا تراعي حاجات تلك البلدان ولا تراعي إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات من عدمها في تلك البلدان الطرفية.

خامساً: إن أجندات المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي ووصفته المعروفة «سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي» هي على ما يبدو الوصفة الوحيدة التي ترغب بها المؤسسات الدولية وتفرضها في معظم بلدان العالم الثالث ولا سيما بعد الدمار إثر الصراعات.

قاسيون

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر الاستثنائي في 2011/12/03

دمشق. ص.ب 335033 – تلفاكس 00963113120598

General@Kassioun.com